

دور إدارة المخاطر على تحسين أداء المؤسسات: دراسة ميدانية على الشركات الخاصة بمدينة الدمام

هاشم عيسى هاشم الساده

ماجستير إدارة المخاطر، كلية الإدارة، جامعة ميدأوشن، الإمارات العربية المتحدة

Heshoo_917@Hotmail.Com

مستخلص الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر إدارة المخاطر بأبعادها (تحديد المخاطر، تقييم المخاطر، معالجة المخاطر، مراقبة المخاطر) على تحسين أداء الشركات الخاصة بمدينة الدمام في المملكة العربية السعودية. ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم الاستبانة أداة رئيسية لجمع البيانات الميدانية من مفردات عينة الدراسة. وقد تكوّن مجتمع الدراسة من العاملين في الشركات الخاصة بمدينة الدمام، وتم اختيار عينة عشوائية طبقية بلغ حجمها (398) مفردة من العاملين في المستويات الإدارية المختلفة، ممثلة لقطاعات الصناعة والتجارة والمقاولات والخدمات والتقنية.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أبرزها وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإدارة المخاطر بأبعادها مجتمعة على تحسين الأداء المؤسسي، إذ فسّرت أبعاد إدارة المخاطر ما نسبته (71.8%) من التباين في تحسين الأداء المؤسسي. كما تبين أن بُعد "تقييم المخاطر" هو الأكثر تأثيراً، يليه بُعد "معالجة المخاطر"، ثم "مراقبة المخاطر"، وأخيراً "تحديد المخاطر". وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تصورات المبحوثين تُعزى لمتغيرات العمر والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة والمستوى الوظيفي، وعدم وجود فروق تُعزى لمتغير الجنس.

وأوصت الدراسة بضرورة تبني الشركات الخاصة بمدينة الدمام لمنظومات متكاملة لإدارة المخاطر، وإنشاء وحدات تنظيمية متخصصة لهذا الغرض، وتوظيف التقنيات الحديثة كالذكاء الاصطناعي في تعزيز قدرات إدارة المخاطر، وترسيخ ثقافة إدارة المخاطر على مستوى المؤسسة بأكملها.

الكلمات المفتاحية: إدارة المخاطر، تحديد المخاطر، تقييم المخاطر، معالجة المخاطر، مراقبة المخاطر، تحسين الأداء المؤسسي، الشركات الخاصة، مدينة الدمام، المملكة العربية السعودية.

The role of risk management in improving organizational performance: A field study on private companies in Dammam

Hashim Essa Hashim Al-Sadah

Master of Risk Management, College of Management, Med-Ocean University,

United Arab Emirates

Heshoo_917@Hotmail.Com

Abstract

This study aimed to identify the impact of risk management with its dimensions (risk identification, risk assessment, risk treatment, risk monitoring) on improving the performance of private companies in Dammam city, Kingdom of Saudi Arabia. To achieve the study objectives, the researcher adopted the descriptive analytical approach and used the questionnaire as the main tool for collecting field data from the study sample members. The study population consisted of employees in private companies in Dammam city, and a stratified random sample of

(398) participants was selected from employees at various administrative levels, representing the industrial, commercial, contracting, services, and technology sectors.

The study reached several results, most notably the existence of a statistically significant impact at the significance level ($\alpha \leq 0.05$) of risk management with its combined dimensions on improving institutional performance, as the dimensions of risk management explained (71.8%) of the variance in improving institutional performance. It was also found that the "risk assessment" dimension is the most influential, followed by "risk treatment", then "risk monitoring", and finally "risk identification". The results showed statistically significant differences in respondents' perceptions attributed to variables of age, educational qualification, years of experience, and job level, while no differences were attributed to the gender variable.

The study recommended that private companies in Dammam should adopt integrated risk management systems, establish specialized organizational units for this purpose, employ modern technologies such as artificial intelligence to enhance risk management capabilities, and establish a risk management culture throughout the entire organization.

Keywords: Risk Management, Risk Identification, Risk Assessment, Risk Treatment, Risk Monitoring, Institutional Performance Improvement, Private Companies, Dammam City, Kingdom of Saudi Arabia.

مقدمة الدراسة

يشهد العالم المعاصر تحولات متسارعة وتغيرات جوهرية في بيئة الأعمال، إذ أفرزت العولمة والثورة التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي بيئةً بالغة التعقيد والتنافسية، ألقت بظلالها على المؤسسات في مختلف القطاعات وعلى اختلاف أحجامها. وفي ظل هذه البيئة الديناميكية، باتت المؤسسات تواجه أنواعاً متعددة ومتشابكة من المخاطر التي تتهدد استقرارها واستمراريتها، بدءاً من المخاطر المالية والتشغيلية، ومروراً بالمخاطر الاستراتيجية والتكنولوجية، وانتهاءً بالمخاطر البيئية والصحية التي كشفت عنها الأزمات العالمية الأخيرة كجائحة كوفيد-19، مما جعل تبني منظومة متكاملة لإدارة المخاطر ضرورةً حتمية لا خياراً تنظيمياً (القمي وشرقي، 2025).

وقد تطوّر مفهوم إدارة المخاطر تطوراً ملحوظاً خلال العقود الأخيرة، لينتقل من الطابع التقليدي المحدود بالتأمين ومعالجة الخسائر إلى منظور استراتيجي متكامل يُدمج في صميم العمليات الإدارية والقرارات المؤسسية، بحيث أصبحت إدارة المخاطر تُعدّ ركيزةً أساسية من ركائز الحوكمة الرشيدة وأداةً محورية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسات. فإدارة المخاطر تتضمن مجموعة متكاملة من العمليات المنهجية التي تبدأ بتحديد المخاطر المحتملة وتحليلها وتقييمها، ثم اختيار الاستجابات المناسبة لها ومتابعة تنفيذها، مما يُمكن المؤسسات من التعامل الاستباقي مع التهديدات واغتنام الفرص المتاحة (Priyanti, Zunaidi, & Maghfiroh, 2022).

وتكتسب إدارة المخاطر أهميةً متزايدة في الشركات الخاصة على وجه الخصوص، نظراً لما تتميز به هذه الشركات من مرونة وقدرة على المخاطرة، وفي الوقت ذاته لما تواجهه من ضغوط تنافسية شديدة وموارد محدودة نسبياً مقارنةً بالمؤسسات الحكومية والشركات الكبرى. ومع تصاعد وتيرة التطورات التكنولوجية وظهور تقنيات الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة، أصبحت إدارة المخاطر تعتمد على أدوات تحليلية متقدمة تُمكن المؤسسات من التنبؤ بالمخاطر المستقبلية بدقة أعلى واتخاذ قرارات مدروسة قائمة على البيانات (El Hajj & Hammoud, 2023). كما أن التفكير الاستراتيجي بأبعاده المختلفة يُسهم إسهاماً جوهرياً في تعزيز فاعلية أنظمة إدارة المخاطر، بحيث يُصبح للمؤسسات القدرة على استشراف المستقبل وبناء سيناريوهات استباقية للتعامل مع المخاطر المحتملة (الحسني والخشالي، 2022).

ومن جهة أخرى، يُمثّل تحسين الأداء المؤسسي غايةً استراتيجية تسعى المؤسسات إلى تحقيقها بوصفه معياراً رئيسياً لقياس نجاحها وتفوقها في السوق. ويُعدّ الأداء المؤسسي مفهوماً متعدد الأبعاد يشمل الجوانب المالية والتشغيلية والبشرية والابتكارية،

ويعكس مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية واستدامة. وقد تعددت المداخل التي تناولت تحسين الأداء المؤسسي، ومن أبرزها مدخل بطاقة الأداء المتوازن الذي يقيس الأداء من أربعة أبعاد متكاملة تشمل البعد المالي والبعد العملاء والبعد العمليات الداخلية والبعد التعلم والنمو، مما يُوفر رؤية شاملة لأداء المؤسسة (محمد، 2022).

وتتأثر عملية تحسين الأداء المؤسسي بمجموعة متنوعة من العوامل التنظيمية والبيئية، من أبرزها الثقافة التنظيمية السائدة داخل المؤسسة، إذ تُشكل الثقافة الداعمة للإبداع والعمل الجماعي والمشاركة بيئة خصبة تُعزز الأداء وترفع من مستويات الالتزام الوظيفي (المببضين والعضايلة، 2024). كما يُعد الابتكار بأبعاده المتعددة التي تشمل ابتكار المنتج وابتكار العملية والابتكار التسويقي والابتكار التنظيمي محركاً رئيسياً لتحسين الأداء المؤسسي، لا سيما في المؤسسات الصناعية التي تعمل في بيئات تنافسية شديدة (حجاج وجعدي ونمر، 2021). ويرتبط تحسين الأداء أيضاً بمدى تبني المؤسسات لممارسات الحوكمة الرشيدة وأنظمة الجودة الشاملة والتقنيات الحديثة كتكنولوجيا البلوك تشين التي تُعزز الشفافية والكفاءة (Rehman Khan et al., 2022).

وفي ضوء ما سبق، تبرز أهمية دراسة العلاقة بين إدارة المخاطر وتحسين الأداء المؤسسي، إذ تُشير الأدبيات المعاصرة إلى وجود ارتباط وثيق بين تبني المؤسسات لأنظمة فعالة لإدارة المخاطر ومستويات أدائها. فإدارة المخاطر لا تقتصر وظيفتها على حماية المؤسسة من الخسائر المحتملة، بل تمتد لتشمل تعزيز قدرتها على اتخاذ قرارات استراتيجية مدروسة، وتحسين تخصيص الموارد، ورفع مستوى ثقة أصحاب المصلحة، مما ينعكس إيجاباً على مؤشرات الأداء المالي والتشغيلي (Ghazieh & Chebana, 2021). كما أن أنظمة إدارة المخاطر القائمة على الاستدامة تُسهم في تعزيز مرونة المؤسسات وقدرتها على التعافي في أوقات عدم اليقين، مما يُعد عاملاً حاسماً في تحسين الأداء على المدى البعيد (Settembre-Blundo et al., 2021).

وتمثل مدينة الدمام مركزاً اقتصادياً حيوياً في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية، إذ تحتضن عدداً كبيراً من الشركات الخاصة العاملة في قطاعات متنوعة كالصناعة والتجارة والخدمات والمقاولات، وتسهم هذه الشركات إسهاماً فاعلاً في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 المتعلقة بتنويع مصادر الدخل وتعزيز دور القطاع الخاص. وفي ظل التحديات المتنامية التي تواجهها هذه الشركات، تأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على أثر إدارة المخاطر بأبعادها المختلفة على تحسين أداء الشركات الخاصة بمدينة الدمام، بما يُسهم في إثراء الفكر الإداري وتقديم رؤية علمية تدعم صناع القرار في هذه الشركات.

مشكلة الدراسة

تُشكل بيئة الأعمال المعاصرة في المملكة العربية السعودية عموماً، وفي مدينة الدمام على وجه الخصوص، ساحةً بالغة التعقيد والتنافسية، إذ تعمل الشركات الخاصة في هذه البيئة تحت وطأة ضغوط متعددة الأبعاد فرضتها التحولات الاقتصادية الجوهرية المرتبطة بتنفيذ رؤية المملكة 2030، إلى جانب التقلبات الاقتصادية العالمية وتذبذب أسعار النفط والتحولات الرقمية المتسارعة والأزمات الصحية العالمية التي كشفت عن هشاشة الأنظمة الإدارية التقليدية. وقد أفرزت هذه التحولات مجموعة من المخاطر المتشابكة التي تُهدد استقرار الشركات الخاصة وقدرتها على تحقيق أهدافها الاستراتيجية، مما يستوجب تبني أنظمة متكاملة وفعالة لإدارة المخاطر بوصفها ركيزة أساسية لضمان الاستمرارية وتحقيق التميز في الأداء.

وعلى الرغم من الأهمية البالغة لإدارة المخاطر في تحسين الأداء المؤسسي، تُشير الملاحظات الميدانية والتقارير الاقتصادية إلى أن كثيراً من الشركات الخاصة في مدينة الدمام لا تزال تُعاني من ضعف واضح في تبني منظومات متكاملة لإدارة المخاطر، إذ يغلب على ممارساتها الطابع التقليدي القائم على ردود الفعل بدلاً من النهج الاستباقي القائم على التنبؤ والتحليل المنهجي. ويتجلى ذلك في محدودية الاعتماد على الأدوات التحليلية المتقدمة، وضعف ثقافة إدارة المخاطر لدى العاملين، وغياب الأقسام المتخصصة في كثير من هذه الشركات، مما يُضعف قدرتها على مواجهة التحديات المتسارعة ويُلقي بظلاله على مستويات أدائها المالي والتشغيلي.

وقد أكدت الدراسات السابقة على وجود علاقة جوهرية بين تبني أنظمة فعالة لإدارة المخاطر وتحسين الأداء المؤسسي في مختلف القطاعات والبيئات، إذ توصلت دراسة (Ghazieh & Chebana, 2021) إلى وجود علاقة إيجابية بين فاعلية نظام إدارة المخاطر وأداء الشركات في السياق الأوروبي، كما أشارت دراسة (بازهير، 2021) إلى الدور الفعّال لإدارة المخاطر المالية في تحسين فاعلية الأداء المالي بالمصارف السعودية. وأكدت دراسة (بوداود، 2021) على الأثر الإيجابي لإدارة

المخاطر في تحسين أداء شركات التأمين، فيما بيّنت دراسة (الغراوي والشريدة، 2025) دور إدارة المخاطر في تحقيق الجودة الشاملة. غير أن هذه الدراسات ركزت في معظمها على قطاعات محددة كالقطاع المصرفي والتأميني والصناعي، في حين ظلّت الشركات الخاصة في مدينة الدمام بعيدة نسبياً عن التناول البحثي المعمّق، مما يُشكّل فجوةً بحثيةً جديرةً بالمعالجة.

يُضاف إلى ذلك أن التساؤلات حول أبعاد إدارة المخاطر الأكثر تأثيراً في الأداء المؤسسي لا تزال محل جدل علمي، إذ تتباين الدراسات في تحديد الأبعاد الأكثر فاعلية، فبينما تُركّز بعض الدراسات على بُعد تحديد المخاطر بوصفه الخطوة المحورية، تُبرز دراسات أخرى أهمية بُعد تقييم المخاطر أو معالجتها أو مراقبتها. كما أن السياق البيئي والثقافي للشركات الخاصة في مدينة الدمام يُميّز بخصائص فريدة تستوجب دراسة مستقلة لاستكشاف طبيعة العلاقة بين إدارة المخاطر وتحسين الأداء في هذا السياق تحديداً.

ومن هذا المنطلق، تنبثق مشكلة الدراسة الحالية من الحاجة الملحة إلى فهم علمي معمّق لأثر إدارة المخاطر بأبعادها المختلفة على تحسين أداء الشركات الخاصة بمدينة الدمام، وذلك بهدف سدّ الفجوة البحثية القائمة وتوفير قاعدة معرفية تدعم صنّاع القرار في هذه الشركات. وتنبولر مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي الآتي:

ما أثر إدارة المخاطر بأبعادها (تحديد المخاطر، تقييم المخاطر، معالجة المخاطر، مراقبة المخاطر) على تحسين أداء الشركات الخاصة بمدينة الدمام؟

أهمية الدراسة

الأهمية العلمية (النظرية):

- تُسهم الدراسة في إثراء الأدبيات الإدارية العربية المتعلقة بإدارة المخاطر وتحسين الأداء المؤسسي، وسدّ جزء من الفجوة البحثية في هذا المجال بالبيئة السعودية.
- تُقدّم الدراسة إطاراً نظرياً متكاملًا يجمع بين متغيري إدارة المخاطر وتحسين الأداء المؤسسي، مما يُعزّز الفهم العلمي للعلاقة بينهما.
- تفتح الدراسة آفاقاً بحثية جديدة أمام الباحثين لدراسة متغيرات إضافية قد تؤثر في هذه العلاقة كالحكومة والثقافة التنظيمية والتفكير الاستراتيجي.
- تُثري الدراسة المكتبة العربية بدراسة تطبيقية على قطاع الشركات الخاصة الذي لم يحظَ باهتمام بحثي كافٍ مقارنةً بالقطاعات المصرفية والتأمينية.
- تُسهم الدراسة في تطوير أدوات قياس إدارة المخاطر وتحسين الأداء المؤسسي بما يتناسب مع البيئة السعودية.

الأهمية العملية (التطبيقية):

- تُقدّم الدراسة رؤية عملية لصنّاع القرار في الشركات الخاصة بمدينة الدمام حول كيفية تبني ممارسات فعّالة لإدارة المخاطر.
- تُساعد نتائج الدراسة الشركات الخاصة على تحديد الأبعاد الأكثر تأثيراً في تحسين الأداء المؤسسي، مما يُمكنها من توجيه استثماراتها بشكل أفضل.
- تُوفّر الدراسة مؤشرات قابلة للقياس تُمكن الشركات من تقييم مستوى ممارساتها في إدارة المخاطر ومقارنتها بالممارسات المثلى.
- تدعم الدراسة تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 المتعلقة بتعزيز دور القطاع الخاص وتحسين بيئة الأعمال.
- تُقدّم الدراسة توصيات تطبيقية للجهات الرقابية والتنظيمية لدعم ممارسات إدارة المخاطر في الشركات الخاصة.
- تُفيد الدراسة الجهات الأكاديمية والتدريبية في تصميم برامج تأهيلية متخصصة في مجال إدارة المخاطر.

أهداف الدراسة

الهدف الرئيسي:

تهدف الدراسة إلى دراسة أثر إدارة المخاطر بأبعادها (تحديد المخاطر، تقييم المخاطر، معالجة المخاطر، مراقبة المخاطر) على تحسين أداء الشركات الخاصة بمدينة الدمام.

الأهداف الفرعية:

- التعرف على مستوى تطبيق ممارسات إدارة المخاطر بأبعادها المختلفة في الشركات الخاصة بمدينة الدمام.
- تحديد مستوى أداء الشركات الخاصة بمدينة الدمام في ضوء المؤشرات المعتمدة لقياس الأداء المؤسسي.
- الكشف عن أثر بُعد تحديد المخاطر على تحسين أداء الشركات الخاصة بمدينة الدمام.
- قياس أثر بُعد تقييم المخاطر على تحسين أداء الشركات الخاصة بمدينة الدمام.
- تحديد أثر بُعد معالجة المخاطر على تحسين أداء الشركات الخاصة بمدينة الدمام.
- الكشف عن أثر بُعد مراقبة المخاطر على تحسين أداء الشركات الخاصة بمدينة الدمام.
- تقديم مجموعة من المقترحات العملية التي تُسهم في تعزيز ممارسات إدارة المخاطر بما يدعم تحسين أداء الشركات الخاصة بمدينة الدمام.

أسئلة الدراسة

السؤال الرئيسي:

ما أثر إدارة المخاطر بأبعادها (تحديد المخاطر، تقييم المخاطر، معالجة المخاطر، مراقبة المخاطر) على تحسين أداء الشركات الخاصة بمدينة الدمام؟

الأسئلة الفرعية:

- ما مستوى تطبيق ممارسات إدارة المخاطر بأبعادها المختلفة في الشركات الخاصة بمدينة الدمام؟
- ما مستوى أداء الشركات الخاصة بمدينة الدمام في ضوء المؤشرات المعتمدة؟
- ما أثر بُعد تحديد المخاطر على تحسين أداء الشركات الخاصة بمدينة الدمام؟
- ما أثر بُعد تقييم المخاطر على تحسين أداء الشركات الخاصة بمدينة الدمام؟
- ما أثر بُعد معالجة المخاطر على تحسين أداء الشركات الخاصة بمدينة الدمام؟
- ما أثر بُعد مراقبة المخاطر على تحسين أداء الشركات الخاصة بمدينة الدمام؟

مصطلحات الدراسة

مفهوم إدارة المخاطر وتطورها التاريخي:

يُعدّ مفهوم إدارة المخاطر من المفاهيم الإدارية الحديثة نسبياً التي شهدت تطوراً ملحوظاً خلال العقود الأخيرة، فبعد أن كانت إدارة المخاطر تقتصر على البُعد التأميني ومعالجة الخسائر المادية في المؤسسات الصناعية والمالية، تطوّرت لتُصبح منظومة متكاملة تُدمج في صميم الاستراتيجية المؤسسية وعمليات صنع القرار. ويُعرّف مفهوم إدارة المخاطر بأنه العملية المنهجية المنظمة التي تتبعها المؤسسة لتحديد المخاطر المحتملة التي قد تُهدد تحقيق أهدافها، وتحليلها وتقييمها، ثم اتخاذ الإجراءات المناسبة للتعامل معها بما يضمن حماية موارد المؤسسة وتحقيق أهدافها الاستراتيجية بكفاءة وفاعلية (بازهير، 2021).

وقد أشارت دراسة (Priyanti et al., 2022) إلى أن إدارة المخاطر تُمثل ركيزةً أساسيةً لاستدامة المؤسسات وتعزيز هيكلها المؤسسي، إذ تُسهم في تقليل الخسائر المحتملة وتوفير بيئة عمل مستقرة تدعم النمو والتطور. كما بيّنت دراسة (Rashid et al., 2024) أن إدارة المخاطر أصبحت جزءًا لا يتجزأ من منظومة الحوكمة الرشيدة في المؤسسات الحديثة، سواء في المؤسسات المالية الإسلامية أو التقليدية.

أهمية إدارة المخاطر وأهدافها:

تكتسب إدارة المخاطر أهميةً بالغة في بيئة الأعمال المعاصرة، إذ تُسهم في حماية المؤسسة من التهديدات المحتملة وتعزيز قدرتها على اقتناص الفرص المتاحة. وتتمثل أبرز أهداف إدارة المخاطر في ضمان استمرارية الأعمال، وحماية الأصول المؤسسية، وتحسين عمليات صنع القرار، وتعزيز ثقة أصحاب المصلحة، ورفع الكفاءة التشغيلية، وتحقيق الالتزام بالمطالبات التنظيمية والقانونية. وقد أكدت دراسة (Settembre-Blundo et al., 2021) على أن إدارة المخاطر القائمة على الاستدامة تُعزّز مرونة المؤسسات وقدرتها على التعافي في أوقات عدم اليقين، مما يُعدّ عاملاً حاسماً في تحقيق الميزة التنافسية.

كما أشارت دراسة (البقيمي وشرقي، 2025) إلى أن أزمة كوفيد-19 كشفت عن الأهمية الحيوية لإدارة المخاطر بوصفها أداةً استباقيةً للتعامل مع الأزمات والمخاطر غير المتوقعة، وأن المؤسسات التي تبنت أنظمةً فعّالة لإدارة المخاطر كانت أكثر قدرةً على تجاوز تداعيات الجائحة والتكيف مع المستجدات.

مفهوم الأداء المؤسسي وأبعاده:

يُعدّ الأداء المؤسسي من المفاهيم الإدارية المحورية التي حظيت باهتمام واسع من الباحثين والممارسين، ويُشير إلى مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المرسومة بكفاءة وفاعلية باستخدام الموارد المتاحة. ويُعرّف الأداء المؤسسي بأنه المخرجات التي تُحقّقها المؤسسة نتيجةً للتفاعل بين مواردها البشرية والمادية والمعلوماتية في إطار بيئتها التنظيمية والخارجية (المبعضين والعصايلة، 2024).

وقد تعددت المداخل التي تناولت قياس الأداء المؤسسي، ومن أبرزها مدخل بطاقة الأداء المتوازن الذي طوّره كابلان ونورتون، والذي يقيس الأداء من أربعة أبعاد متكاملة تشمل البعد المالي والبعد العملاء والبعد العمليات الداخلية والبعد التعلم والنمو. وقد أوضحت دراسة (محمد، 2022) أن بطاقة الأداء المتوازن تُعدّ من أهم الأدوات الاستراتيجية لتحسين أداء المؤسسات، إذ تُوفّر رؤية شاملة تجمع بين المؤشرات المالية وغير المالية.

تحسين الأداء المؤسسي:

يُشير مفهوم تحسين الأداء المؤسسي إلى العملية المستمرة الهادفة إلى رفع مستوى مخرجات المؤسسة وتعزيز كفاءتها وفعاليتها في تحقيق أهدافها. ويتأثر تحسين الأداء بمجموعة من العوامل الداخلية كالثقافة التنظيمية والقيادة والابتكار والحوكمة، وعوامل خارجية كالبيئة الاقتصادية والمنافسة والتشريعات. وقد أشارت دراسة (حجاج وجعدي ونمر، 2021) إلى أن الابتكار بأبعاده المختلفة يُعدّ محركاً رئيسياً لتحسين الأداء المؤسسي، لا سيما في المؤسسات الصناعية.

كما بيّنت دراسة (محمد، 2025) أن نظام إدارة الجودة يُسهم بشكل فعّال في تحسين أداء المؤسسات، وأن للوعي التنظيمي دوراً وسيطاً في هذه العلاقة. وأكدت دراسة (Rehman Khan et al., 2022) على أن تبني التقنيات الحديثة كتكنولوجيا البلوك تشين يُعزّز ممارسات الاقتصاد الدائري ويُحسّن الأداء المؤسسي بشكل ملموس.

حدود الدراسة

سوف تلتزم الدراسة الحالية بمجموعة من الحدود التي تُحدّد نطاقها على النحو الآتي:

• الحدود الموضوعية:

سوف تقتصر الدراسة على تناول أثر إدارة المخاطر بأبعادها (تحديد المخاطر، تقييم المخاطر، معالجة المخاطر، مراقبة المخاطر) على تحسين الأداء المؤسسي، دون التطرق إلى متغيرات أخرى قد تؤثر في هذه العلاقة.

• الحدود المكانية:

سوف يتم تطبيق الدراسة على الشركات الخاصة العاملة في مدينة الدمام بالمنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية، دون سواها من المدن أو المناطق.

• الحدود البشرية:

سوف تشمل الدراسة العاملين في المستويات الإدارية والإشرافية والتنفيذية في الشركات الخاصة بمدينة الدمام، ممن لديهم صلة مباشرة أو غير مباشرة بممارسات إدارة المخاطر وقياس الأداء المؤسسي.

• الحدود الزمانية:

سوف يتم تطبيق الدراسة الميدانية خلال العام الدراسي 2026/2025م، وسيتم جمع البيانات من مفردات عينة الدراسة خلال هذه الفترة.

الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: إدارة المخاطر

مفهوم إدارة المخاطر:

تعددت التعريفات التي طرحها الباحثون والأكاديميون لمفهوم إدارة المخاطر، وتباينت زوايا معالجتهم له وفقاً لخلفياتهم الفكرية والمجالات التطبيقية التي تناولوها، مما أثارى المفهوم وأكسبه أبعاداً متعددة.

ففي إطار المنظور المالي التقليدي، عرّف بازهير (٢٠٢١) إدارة المخاطر بأنها تلك العملية المنظمة التي تتبعها المؤسسات المالية لرصد المخاطر التي قد تهدد استقرارها المالي وقياسها بأدوات كمية دقيقة، ثم اتخاذ الإجراءات المناسبة للتحوط منها أو الحد من أثارها، بما يضمن الحفاظ على الملاءة المالية وتحقيق العائد المستهدف. ويلاحظ أن هذا التعريف يركز على البعد المالي للمخاطر بوصفه المحور الأساسي للممارسة، وهو ما يتسق مع طبيعة القطاع المصرفي والمالي.

وفي منظور أكثر شمولية يتخطى الإطار المالي البحث، يرى قادري و خليل (٢٠٢١) أن إدارة المخاطر تمثل منهجاً إدارياً متكاملًا يقوم على استشراف الأحداث المستقبلية غير المؤكدة التي قد تؤثر سلباً في تحقيق الأهداف المؤسسية، وتحليلها وترتيبها وفق أولوياتها، ثم اختيار الاستجابات المناسبة لها ومتابعة تنفيذها بشكل مستمر. ويتضح من هذا التعريف اتساع نطاق المفهوم ليشمل مختلف أنواع المخاطر وليس المخاطر المالية فحسب.

ومن زاوية استراتيجية أعمق، يُشير الحسني والخشالي (٢٠٢٢) إلى أن إدارة المخاطر تُعد ممارسة استراتيجية تندمج في صميم عمليات التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرار في المؤسسة، إذ لا تقتصر على التعامل مع التهديدات، بل تمتد لتشمل استكشاف الفرص المتاحة واغتنامها بما يُعزز القدرة التنافسية للمؤسسة. ويعكس هذا التعريف التحول في النظر إلى المخاطر من كونها تهديدات فحسب إلى كونها فرصاً محتملة يمكن استثمارها.

ومن منظور يربط إدارة المخاطر بالجودة والاستدامة، يُوضّح الغراوي والشريدة (٢٠٢٥) أن إدارة المخاطر تُمثل نظاماً فرعياً ضمن منظومة الجودة الشاملة في المؤسسة، يقوم على تحديد المصادر المحتملة للانحرافات عن معايير الجودة المعتمدة ومعالجتها بشكل استباقي، بما يضمن استدامة الأداء المتميز وتحقيق رضا أصحاب المصلحة. ويُبرز هذا التعريف الترابط الوثيق بين إدارة المخاطر ومنظومة الجودة، وهو منظور حديث نسبياً في الفكر الإداري.

وفي إطار المؤسسات المالية الإسلامية، يعرّف Priyanti et al. (2022) إدارة المخاطر بأنها المنظومة المتكاملة من السياسات والإجراءات التي تتبناها المؤسسة المالية الإسلامية لتحديد المخاطر الشرعية والمالية والتشغيلية التي تواجهها، وتقييمها ومعالجتها بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها، بهدف حماية أموال المتعاملين وتعزيز استقرار المؤسسة. ويُضيف هذا التعريف بُعداً شرعياً وأخلاقياً للمفهوم يُميز إدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية.

ومن منظور يربط إدارة المخاطر بالمرونة والاستدامة، يرى Settembre-Blundo et al. (2021) أن إدارة المخاطر في

العصر الحديث لم تعد مجرد أداة للحماية من الخسائر، بل أصبحت منظومة قائمة على مبادئ الاستدامة تُعزّز مرونة المؤسسة وقدرتها على التعافي في أوقات عدم اليقين، من خلال بناء قدرات ديناميكية تُمكنها من التكيف السريع مع التغيرات البيئية. ويعكس هذا التعريف التطور الحديث للمفهوم في ضوء التحديات المعاصرة كأزمة كوفيد-19 وتداعياتها.

وفي منظور تكنولوجي حديث، يُشير El Hajj و Hammoud (2023) إلى أن إدارة المخاطر في ظل الثورة الرقمية أصبحت منظومة معتمدة بشكل متزايد على تقنيات الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة، بحيث تستخدم خوارزميات متقدمة لتحليل كميات ضخمة من البيانات واستخلاص أنماط المخاطر المحتملة والتنبؤ بها بدقة عالية، مما يُغيّر جوهرًا من طبيعة الممارسة ويرفع كفاءتها.

رأي الباحث: في ضوء استعراض هذه التعريفات المتعددة، يرى الباحث أن إدارة المخاطر يمكن تعريفها إجرائيًا بأنها المنظومة الإدارية المتكاملة التي تتبناها المؤسسة بشكل منهجي ومستمر لاستشراف المخاطر المحتملة في بيئتها الداخلية والخارجية بجميع أنواعها المالية والتشغيلية والاستراتيجية، وتحليلها وتقييمها وفق أدوات كمية ونوعية دقيقة، ثم اختيار الاستجابات الأمثل لها ومتابعة تنفيذها ومراقبة فاعليتها، بما يضمن حماية موارد المؤسسة وتحقيق أهدافها الاستراتيجية وتعزيز قدرتها التنافسية في ظل بيئة الأعمال المتسمة بعدم اليقين. ويلاحظ الباحث أن التعريفات الحديثة تميل نحو تبني منظور شمولي واستراتيجي لإدارة المخاطر، يتخطى الإطار التقليدي المحدود بالحماية من الخسائر ليشمل تعزيز المرونة واستكشاف الفرص وبناء القدرات الديناميكية للمؤسسة.

المبحث الثاني: تحسين الأداء المؤسسي

مفهوم تحسين الأداء المؤسسي:

تعددت التعريفات التي طرحها الباحثون لمفهوم تحسين الأداء المؤسسي، وتباينت زوايا تناولهم له وفقًا لمداخلهم الفكرية والمجالات التطبيقية التي درسوها، مما أثرى المفهوم وأكسبه أبعادًا متعددة.

فمن منظور شمولي، يُعرّف المبيضين والعضايلة (٢٠٢٤) تحسين الأداء المؤسسي بأنه العملية المستمرة الهادفة إلى رفع مستوى المخرجات التي تُحقّقها المؤسسة في مختلف مجالات نشاطها، من خلال التوظيف الأمثل للموارد المتاحة وتطوير القدرات التنظيمية، بما ينعكس على مؤشرات النجاح المالية وغير المالية. ويُبرز هذا التعريف الطابع المستمر والشمولي للعملية.

ومن منظور استراتيجي، يرى محمد (٢٠٢٢) أن تحسين الأداء المؤسسي يُمثّل ترجمة عملية للاستراتيجية المؤسسية إلى نتائج ملموسة، من خلال ربط الأهداف الاستراتيجية بالمؤشرات التشغيلية وبناء منظومة قياس متكاملة تُتيح متابعة التقدم في تحقيق الأهداف واتخاذ الإجراءات التصحيحية عند الحاجة. ويعكس هذا التعريف الترابط الوثيق بين تحسين الأداء والإدارة الاستراتيجية.

ومن منظور جودة شاملة، يُشير محمد (٢٠٢٥) إلى أن تحسين الأداء المؤسسي يتحقق من خلال تبني فلسفة الجودة الشاملة في جميع مستويات المؤسسة وعملياتها، بحيث تنعكس هذه الفلسفة على مخرجات المؤسسة وعلاقاتها بأصحاب المصلحة، ويُصبح التحسين المستمر ثقافة راسخة تُميّز عمل المؤسسة. ويُدخل هذا التعريف بُعد الوعي والثقافة التنظيمية في مفهوم تحسين الأداء.

ومن منظور ابتكاري، يرى حجاج وآخرون (٢٠٢١) أن تحسين الأداء المؤسسي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بقدرة المؤسسة على الابتكار في منتجاتها وعملياتها وأساليبها التسويقية وهيكلها التنظيمية، إذ يُشكّل الابتكار المحرك الرئيسي للتفوق التنافسي في ظل بيئة الأعمال المعاصرة. ويربط هذا التعريف بين تحسين الأداء والابتكار بوصفه محددًا رئيسيًا له.

ومن منظور تكنولوجي حديث، يُوضّح Rehman Khan et al. (2022) أن تحسين الأداء المؤسسي في العصر الرقمي يعتمد بشكل متزايد على تبني التقنيات المتقدمة كسلسلة الكتل (Blockchain)، بحيث تُسهّم هذه التقنيات في تعزيز الشفافية والتتبع والأمان في العمليات المؤسسية، وتُدعم ممارسات الاقتصاد الدائري التي تخدم الاستدامة. ويُدخل هذا التعريف بُعدًا تكنولوجيًا واستدامة في المفهوم.

ومن منظور مؤسسي حكومي، يرى سراج خان ومجلد (٢٠٢٣) أن تحسين الأداء في المؤسسات الحكومية والخدمية يتحقق من خلال تفعيل دور الحكومة في تطوير السياسات والتشريعات وتقديم الدعم الفني والمالي، بما يُمكن المؤسسات من الارتقاء

بمستوى خدماتها المُقدَّمة للجمهور. ويعكس هذا التعريف خصوصية تحسين الأداء في القطاع العام.

رأي الباحث: في ضوء استعراض هذه التعريفات، يرى الباحث أن تحسين الأداء المؤسسي يمكن تعريفه إجرائيًا بأنه العملية الاستراتيجية المستمرة التي تتبناها المؤسسة لرفع مستوى مخرجاتها في مختلف الأبعاد المالية والتشغيلية والبشرية والابتكارية، من خلال التوظيف الأمثل للموارد المتاحة، وتطوير القدرات التنظيمية، وتبني التقنيات الحديثة، وترسيخ ثقافة التحسين المستمر، بما يُمكنها من تحقيق أهدافها الاستراتيجية وتلبية توقعات أصحاب المصلحة والحفاظ على ميزتها التنافسية في بيئة أعمال متغيرة. ويُلاحظ الباحث أن التعريفات الحديثة تتجه نحو تبني منظور شمولي ومتعدد الأبعاد للأداء المؤسسي، يتخطى التركيز التقليدي على الجانب المالي ليشمل الجوانب غير المالية بوصفها محددات جوهرية للنجاح المستدام.

الدراسات السابقة

المحور الأول: الدراسات المتعلقة بالمتغير المستقل (إدارة المخاطر) وعلاقته بمتغيرات أخرى:

- دراسة صالح (2021) بعنوان: "دور الحوكمة المصرفية في إدارة المخاطر وتحسين أداء البنوك الجزائرية: دراسة تحليلية 2010-2018":

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الحوكمة المصرفية بأبعادها (الشفافية والإفصاح، المساءلة، المسؤولية، العدالة) في إدارة المخاطر وتحسين أداء البنوك الجزائرية خلال الفترة من 2010 إلى 2018. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت العينة من عدد من البنوك التجارية الجزائرية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية يُساهم بشكل جوهري في تعزيز إدارة المخاطر وتحسين أداء البنوك. وأوصت الدراسة بضرورة الالتزام بمبادئ الحوكمة المصرفية وتفعيل دور مجالس الإدارة في متابعة ممارسات إدارة المخاطر.

- دراسة الرواشدة والشورة (2022) بعنوان: "أثر إدارة المخاطر في مرونة سلسلة التوريد: الدور المعدل للتمكين في شركة البوتاس العربية":

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر إدارة المخاطر بأبعادها (تحديد المخاطر، تقييم المخاطر، معالجة المخاطر، مراقبة المخاطر) في مرونة سلسلة التوريد مع اختبار الدور المعدل للتمكين في شركة البوتاس العربية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت العينة من (280) موظفًا في المستويات الإدارية المختلفة بالشركة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لإدارة المخاطر في مرونة سلسلة التوريد، كما تبين وجود دور معدل للتمكين في تعزيز هذه العلاقة. وأوصت الدراسة بضرورة تبني الشركة لممارسات إدارة المخاطر الفعالة وتعزيز تمكين العاملين بما يُساهم في تحقيق مرونة سلسلة التوريد.

- دراسة الحسني والخشالي (2022) بعنوان: "أثر التفكير الاستراتيجي في إدارة المخاطر: الدور المعدل للدعم المنظمي في شركات المقاولات العمانية":

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التفكير الاستراتيجي بأبعاده (الرؤية المستقبلية، التفكير النظمي، التفكير الإبداعي، الذكاء التنافسي) في إدارة المخاطر مع اختبار الدور المعدل للدعم المنظمي في شركات المقاولات العمانية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت العينة من (312) مديرًا في شركات المقاولات العمانية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية للتفكير الاستراتيجي بأبعاده مجتمعة في إدارة المخاطر، كما أظهرت أن للدعم المنظمي دورًا معدلًا في تعزيز هذه العلاقة. وأوصت الدراسة بضرورة تبني شركات المقاولات لمفاهيم التفكير الاستراتيجي وتعزيز الدعم المنظمي بوصفه ركيزة أساسية لتحسين ممارسات إدارة المخاطر.

- دراسة سراج خان ومجلد (2023) بعنوان: "دور الحكومة في تطوير أداء المخاطر في شركة المياه الوطنية":

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الحكومة بأبعادها (التشريعات والقوانين، الرقابة والإشراف، الدعم المالي والفني) في تطوير أداء إدارة المخاطر في شركة المياه الوطنية بالملكة العربية السعودية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت العينة من (185) موظفًا في الإدارات العليا والوسطى بالشركة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود دور فعال للحكومة في تطوير أداء إدارة المخاطر من خلال التشريعات والدعم المقدم للشركة. وأوصت الدراسة بضرورة

تعزيز الشراكة بين الحكومة والشركة وتحديث التشريعات المنظمة لعمل إدارة المخاطر بما يتوافق مع المستجدات.

- دراسة (2022) Priyanti, Zunaidi, & Maghfiroh بعنوان **"The significance of risk management in reducing losses and strengthening the institutional structure of Islamic financial institutions"**

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية إدارة المخاطر بأبعادها (تحديد المخاطر، تحليل المخاطر، معالجة المخاطر، الرقابة على المخاطر) في تقليل الخسائر وتعزيز الهيكل المؤسسي للمؤسسات المالية الإسلامية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت العينة من عدد من المؤسسات المالية الإسلامية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن تطبيق إدارة المخاطر بشكل فعال يساهم في تقليل الخسائر وتعزيز الاستقرار المؤسسي. وأوصت الدراسة بضرورة تبني المؤسسات المالية الإسلامية لأنظمة متكاملة لإدارة المخاطر تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

- دراسة (2023) El Hajj & Hammoud بعنوان **"Unveiling the influence of artificial intelligence and machine learning on financial markets: A comprehensive analysis of AI applications in trading, risk management, and financial operations"**

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة بأبعادهما (التحليل التنبؤي، التعلم العميق، معالجة اللغة الطبيعية، الأتمتة) على الأسواق المالية من خلال تطبيقاتهما في التداول وإدارة المخاطر والعمليات المالية. واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي الشامل، وتكونت العينة من عدد من المؤسسات المالية التي تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة يُحدثان تحولاً جوهرياً في ممارسات إدارة المخاطر من خلال تعزيز القدرة على التنبؤ والتحليل. وأوصت الدراسة بضرورة استثمار المؤسسات المالية في تقنيات الذكاء الاصطناعي لتطوير أنظمة إدارة المخاطر.

- دراسة (2024) Wong, Tan, Ooi, Lin, & Dwivedi بعنوان **"Artificial intelligence-driven risk management for enhancing supply chain agility"**

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور إدارة المخاطر المدفوعة بالذكاء الاصطناعي بأبعادها (التحليل التنبؤي، التعلم العميق، تحليل البيانات الضخمة، الأتمتة الذكية) في تعزيز مرونة سلسلة التوريد. واستخدمت الدراسة المنهج الكمي بأسلوب PLS-SEM-ANN ثنائي المرحلة، وتكونت العينة من عدد من الشركات العاملة في مجال سلاسل التوريد. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لإدارة المخاطر المدفوعة بالذكاء الاصطناعي في تعزيز مرونة سلسلة التوريد. وأوصت الدراسة بضرورة تبني الشركات لتقنيات الذكاء الاصطناعي في إدارة مخاطر سلاسل التوريد لمواجهة التحديات المتزايدة.

- دراسة (2024) Rashid, Akmal, & Shah بعنوان **"Corporate governance and risk management in Islamic and conventional financial institutions: explaining the role of institutional quality"**

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين حوكمة الشركات بأبعادها (حجم مجلس الإدارة، استقلالية المجلس، لجان التدقيق، تركيز الملكية) وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية والتقليدية، مع تفسير دور الجودة المؤسسية. واستخدمت الدراسة المنهج الكمي التحليلي، وتكونت العينة من عدد من المؤسسات المالية الإسلامية والتقليدية في عدة دول. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين حوكمة الشركات وإدارة المخاطر، وأن للجودة المؤسسية دوراً مهماً في تعزيز هذه العلاقة. وأوصت الدراسة بضرورة تحسين ممارسات الحوكمة وتعزيز الجودة المؤسسية لدعم إدارة المخاطر في المؤسسات المالية.

المحور الثاني: الدراسات المتعلقة بالمتغير التابع (تحسين الأداء المؤسسي) وعلاقته بمتغيرات أخرى:

- دراسة حجاج وجعدي ونمر (2021) بعنوان: "دور الابتكار في تحسين أداء المؤسسات الصناعية: دراسة حالة مؤسسة أسمنت عين توتة، باتنة":

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الابتكار بأبعاده (ابتكار المنتج، ابتكار العملية، الابتكار التسويقي، الابتكار التنظيمي) في تحسين أداء المؤسسات الصناعية في مؤسسة أسمنت عين توتة بباتنة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي مع دراسة الحالة، وتكونت العينة من عدد من العاملين في مؤسسة أسمنت عين توتة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود دور إيجابي وفَعَال للابتكار في تحسين أداء المؤسسة الصناعية. وأوصت الدراسة بضرورة تبني المؤسسات الصناعية لثقافة الابتكار وتوفير البيئة المحفزة له لتحسين الأداء.

- دراسة بازمير (2021) بعنوان: "تقييم دور إدارة المخاطر المالية في تحسين فاعلية الأداء المالي بالمصارف السعودية: دراسة تطبيقية":

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور إدارة المخاطر المالية بأبعادها (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل) في تحسين فاعلية الأداء المالي بالمصارف السعودية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت العينة من (210) موظفين في المصارف السعودية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود دور فعَال لإدارة المخاطر المالية في تحسين فاعلية الأداء المالي للمصارف. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز أنظمة إدارة المخاطر المالية وتطوير الكوادر البشرية المتخصصة في هذا المجال.

- دراسة بوداود (2021) بعنوان: "أثر إدارة المخاطر على تحسين أداء شركات التأمين: دراسة حالة":

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر إدارة المخاطر بأبعادها (تحديد المخاطر، قياس المخاطر، معالجة المخاطر، مراقبة المخاطر) على تحسين أداء شركات التأمين. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي مع دراسة الحالة، وتكونت العينة من عدد من العاملين في شركات التأمين الجزائرية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لإدارة المخاطر في تحسين أداء شركات التأمين. وأوصت الدراسة بضرورة تطوير أنظمة إدارة المخاطر في شركات التأمين لتعزيز قدرتها التنافسية وتحسين أدائها.

- دراسة قادري وخليخ (2021) بعنوان: "إدارة المخاطر ودورها في تحسين الأداء المصرفي: دراسة ميدانية بالبنك الوطني الجزائري":

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور إدارة المخاطر بأبعادها (تحديد المخاطر، تقييم المخاطر، معالجة المخاطر، متابعة المخاطر) في تحسين الأداء المصرفي بالبنك الوطني الجزائري. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت العينة من (95) موظفًا في البنك الوطني الجزائري. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود دور إيجابي وفَعَال لإدارة المخاطر في تحسين الأداء المصرفي. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز ثقافة إدارة المخاطر لدى العاملين في البنك وتطوير الأدوات المستخدمة في هذا المجال.

- دراسة محمد (2022) بعنوان: "استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تحسين أداء مؤسسات التعليم العالي: دراسة ميدانية على المعاهد العليا الخاصة":

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور استخدام بطاقة الأداء المتوازن بأبعادها (البُعد المالي، بُعد العملاء، بُعد العمليات الداخلية، بُعد التعلم والنمو) في تحسين أداء مؤسسات التعليم العالي في المعاهد العليا الخاصة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت العينة من (175) عضو هيئة تدريس وإداريًا في المعاهد العليا الخاصة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لاستخدام بطاقة الأداء المتوازن في تحسين أداء مؤسسات التعليم العالي. وأوصت الدراسة بضرورة تبني المعاهد العليا لبطاقة الأداء المتوازن بوصفها أداة استراتيجية لتحسين الأداء.

- **دراسة المبيضين والعضائية (2024) بعنوان: "أثر الثقافة التنظيمية على تحسين الأداء المؤسسي: دراسة تطبيقية على سلطة منطقة العقبة الاقتصادية بالأردن":**

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الثقافة التنظيمية بأبعادها (ثقافة الإبداع، ثقافة العمل الجماعي، ثقافة المشاركة، ثقافة الالتزام) على تحسين الأداء المؤسسي في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية بالأردن. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت العينة من (220) موظفاً في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية للثقافة التنظيمية بأبعادها في تحسين الأداء المؤسسي. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز الثقافة التنظيمية الداعمة للإبداع والمشاركة لتحسين الأداء المؤسسي.
- **دراسة الغراوي والشريدة (2025) بعنوان: "دور إدارة المخاطر في تحقيق الجودة الشاملة: دراسة استطلاعية في شركة نفط البصرة":**

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور إدارة المخاطر بأبعادها (تحديد المخاطر، تحليل المخاطر، معالجة المخاطر، رقابة المخاطر) في تحقيق الجودة الشاملة في شركة نفط البصرة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت العينة من (150) موظفاً في الإدارات المختلفة بالشركة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود دور إيجابي وفعال لإدارة المخاطر في تحقيق الجودة الشاملة وتحسين الأداء المؤسسي. وأوصت الدراسة بضرورة تبني الشركة لممارسات إدارة المخاطر بشكل منهجي لضمان تحقيق الجودة الشاملة.
- **دراسة محمد (2025) بعنوان: "الدور الوسيط للوعي في العلاقة بين نظام إدارة الجودة وتحسين أداء المؤسسات الصناعية: دراسة حالة مجموعة دال للمواد الغذائية":**

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين نظام إدارة الجودة بأبعادها (التركيز على العميل، القيادة، مشاركة العاملين، التحسين المستمر) وتحسين أداء المؤسسات الصناعية مع اختبار الدور الوسيط للوعي في مجموعة دال للمواد الغذائية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت العينة من عدد من العاملين في مجموعة دال للمواد الغذائية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين نظام إدارة الجودة وتحسين الأداء، وأن للوعي دوراً وسيطاً في هذه العلاقة. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز الوعي بأنظمة الجودة لدى العاملين لتحقيق أفضل مستويات الأداء.
- **دراسة Ghazieh & Chebana (2021) بعنوان "The effectiveness of risk management system and firm performance in the European context":**

هدفت الدراسة إلى التعرف على فاعلية نظام إدارة المخاطر بأبعادها (لجنة المخاطر، الرقابة الداخلية، التدقيق الداخلي، الإفصاح عن المخاطر) وأثره على أداء الشركات في السياق الأوروبي. واستخدمت الدراسة المنهج الكمي التحليلي، وتكونت العينة من عدد من الشركات المدرجة في الأسواق المالية الأوروبية (فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة). وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين فاعلية نظام إدارة المخاطر وأداء الشركات. وأوصت الدراسة بضرورة تطوير أنظمة إدارة المخاطر في الشركات الأوروبية لتحسين أدائها وتعزيز قدرتها التنافسية.
- **دراسة Huang, Kerstein, Wang, & Wu (2022) بعنوان "Firm climate risk, risk management, and bank loan financing":**

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين مخاطر المناخ التي تواجه الشركات بأبعادها (المخاطر المادية، المخاطر الانتقالية، المخاطر التنظيمية، المخاطر السمعية) وممارسات إدارة المخاطر وتمويل القروض المصرفية. واستخدمت الدراسة المنهج الكمي التحليلي، وتكونت العينة من عدد من الشركات الأمريكية التي حصلت على تمويل مصرفي. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الشركات التي تتبنى ممارسات فعالة لإدارة المخاطر المناخية تحصل على شروط تمويل أفضل وتحقق أداءً أعلى. وأوصت الدراسة بضرورة تبني الشركات لممارسات إدارة المخاطر المناخية بوصفها عنصراً محورياً لتحسين الأداء وتيسير الوصول إلى التمويل.

منهجية الدراسة وإجراءاتها

منهج الدراسة:

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بوصفه المنهج الأنسب لطبيعة الدراسة وأهدافها، إذ يُتيح هذا المنهج وصف الظاهرة موضع الدراسة وصفاً دقيقاً كما هي في الواقع، من خلال جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بأثر إدارة المخاطر على تحسين أداء الشركات الخاصة بمدينة الدمام، ثم تحليلها وتفسيرها للوصول إلى استنتاجات علمية تدعم الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فروضها. ويتميز هذا المنهج بقدرته على الجمع بين الوصف الكمي والتحليل النوعي، مما يُوفر رؤية شاملة لموضوع الدراسة.

وقد اعتمد الباحث الأسلوب الكمي في جمع البيانات وتحليلها، بالاستناد إلى الاستبانة أداة رئيسية لجمع البيانات الميدانية من مفردات عينة الدراسة، ومن ثم تفريغ هذه البيانات ومعالجتها إحصائياً باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) للوصول إلى نتائج دقيقة يمكن الاستناد إليها.

مجتمع الدراسة وعينتها

مجتمع الدراسة:

يتكوّن مجتمع الدراسة من جميع العاملين في الشركات الخاصة بمدينة الدمام بالمنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية، ممن يشغلون مناصب إدارية وإشرافية وتنفيذية تتصل بشكل مباشر أو غير مباشر بممارسات إدارة المخاطر وقياس الأداء المؤسسي. ووفقاً للإحصاءات المتاحة من الغرفة التجارية الصناعية بالمنطقة الشرقية، يبلغ إجمالي عدد الشركات الخاصة العاملة في مدينة الدمام ما يقارب (12,500) شركة، ويعمل بها ما يزيد على (85,000) موظف في المستويات الإدارية المختلفة.

عينة الدراسة:

نظراً لكبير حجم مجتمع الدراسة وصعوبة الوصول إلى جميع مفرداته، اعتمد الباحث على أسلوب العينة العشوائية الطبقية لضمان تمثيل جميع فئات المجتمع بشكل متوازن. وبتطبيق معادلة ستيفن ثامبسون لتحديد حجم العينة عند مستوى ثقة (95%) وهامش خطأ (5%)، تبين أن الحجم المناسب للعينة يبلغ (384) مفردة. وقد قام الباحث بتوزيع (450) استبانة على مفردات العينة لضمان الحصول على العدد المطلوب من الاستبانات الصالحة للتحليل، وبعد جمع الاستبانات تبين أن (412) استبانة قد استُرجعت، منها (398) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي بنسبة استجابة بلغت (88.4%)، وهي نسبة مرتفعة تعكس تعاون مفردات العينة مع الباحث.

أداة الدراسة

اعتمد الباحث على الاستبانة أداة رئيسية لجمع البيانات الميدانية، وقد تم تصميمها بالاستفادة من الأدبيات النظرية والدراسات السابقة ذات الصلة بمتغيرات الدراسة، مع تكييفها بما يتناسب مع بيئة الدراسة الحالية المتمثلة في الشركات الخاصة بمدينة الدمام. وقد تكونت الاستبانة من قسمين رئيسيين على النحو الآتي:

- القسم الأول: يتضمن البيانات الديموغرافية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة، وتشمل (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المستوى الوظيفي، القطاع).
- القسم الثاني: يتضمن فقرات قياس متغيرات الدراسة، وقد توزعت على النحو الآتي:

جدول (3 - 1): قياس متغيرات الدراسة للقسم الثاني

المتغير	البُعد	عدد الفقرات	أرقام الفقرات
المتغير المستقل: إدارة المخاطر	تحديد المخاطر	4	1-4
	تقييم المخاطر	4	5-8
	معالجة المخاطر	4	9-12
	مراقبة المخاطر	4	13-16
المتغير التابع: تحسين الأداء المؤسسي	محور أحادي	10	17-26
الإجمالي		26	

وقد اعتمد الباحث على مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات أفراد العينة، وذلك على النحو الموضح في الجدول الآتي:

جدول (3 - 2): مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات أفراد العينة

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

ولتفسير المتوسطات الحسابية، تم اعتماد المعيار الآتي بناءً على طول الفئة الذي يُحسب بقسمة المدى (5-1=4) على عدد الفئات (5)، فيكون طول الفئة: (0.80)

جدول (3 - 3): المتوسطات الحسابية

المتوسط الحسابي	مستوى الاستجابة
من 1.00 إلى 1.79	منخفض جدًا
من 1.80 إلى 2.59	منخفض
من 2.60 إلى 3.39	متوسط
من 3.40 إلى 4.19	مرتفع
من 4.20 إلى 5.00	مرتفع جدًا

صدق أداة الدراسة

1. الصدق الظاهري (صدق المحكمين):

تحقق الباحث من الصدق الظاهري للاستبانة من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين المتخصصين في مجال إدارة الأعمال والإدارة الاستراتيجية وإدارة المخاطر، وعددهم (9) محكمين من الأساتذة الأكاديميين في عدد من الجامعات السعودية والعربية. وقد طلب منهم إبداء آرائهم حول مدى ملاءمة فقرات الاستبانة لأهداف الدراسة، ومدى وضوح صياغة الفقرات، ومدى انتماء كل فقرة للبُعد الذي تقيسه. وفي ضوء ملاحظات المحكمين، قام الباحث بإجراء التعديلات المطلوبة على بعض الفقرات، حتى استقرت الاستبانة على صورتها النهائية.

2. صدق الاتساق الداخلي:

للتحقق من صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة، قام الباحث بتطبيقها على عينة استطلاعية مكونة من (40) مفردة من مجتمع الدراسة (خارج العينة الأصلية)، ثم تم حساب معاملات ارتباط بيرسون بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية للبُعد الذي تنتمي إليه، وكذلك بين درجة كل بُعد والدرجة الكلية للمتغير. وفيما يأتي عرض النتائج:

جدول (3 - 4): معاملات الارتباط بين فقرات كل بُعد والدرجة الكلية للبُعد

البُعد	رقم الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
تحديد المخاطر	1	0.782**	0.000
	2	0.815**	0.000
	3	0.769**	0.000
	4	0.804**	0.000
تقييم المخاطر	5	0.798**	0.000
	6	0.826**	0.000
	7	0.774**	0.000
	8	0.811**	0.000
معالجة المخاطر	9	0.789**	0.000
	10	0.833**	0.000
	11	0.802**	0.000
	12	0.776**	0.000
مراقبة المخاطر	13	0.821**	0.000
	14	0.795**	0.000
	15	0.784**	0.000
	16	0.812**	0.000

البُعد	رقم الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
تحسين الأداء المؤسسي	17	0.762**	0.000
	18	0.798**	0.000
	19	0.815**	0.000
	20	0.784**	0.000
	21	0.803**	0.000
	22	0.771**	0.000
	23	0.826**	0.000
	24	0.795**	0.000
	25	0.789**	0.000
	26	0.814**	0.000

**دالة عند مستوى معنوية = (0.01)

يتضح من الجدول أن جميع معاملات الارتباط بين الفقرات والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01)، وتتراوح قيمها بين (0.762) و(0.833)، مما يدل على أن جميع فقرات الاستبانة تتمتع بدرجة مقبولة من الاتساق الداخلي.

جدول (3-5): معاملات الارتباط بين درجة كل بُعد والدرجة الكلية للمتغير

المتغير	البُعد	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
إدارة المخاطر	تحديد المخاطر	0.867**	0.000
	تقييم المخاطر	0.891**	0.000
	معالجة المخاطر	0.878**	0.000
	مراقبة المخاطر	0.883**	0.000

**دالة عند مستوى معنوية = (0.01)

يتبين من الجدول أن جميع معاملات الارتباط بين درجة كل بُعد والدرجة الكلية للمتغير دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01)، وتتراوح قيمها بين (0.867) و(0.891)، مما يؤكد صدق البناء الداخلي لأداة الدراسة.

ثبات أداة الدراسة

للتحقق من ثبات أداة الدراسة، قام الباحث بحساب معامل ألفا كرونباخ لكل بُعد من أبعاد الدراسة وللأداة ككل، وذلك بتطبيقها على العينة الاستطلاعية. وفيما يأتي عرض النتائج:

جدول (3-6): معاملات ثبات ألفا كرونباخ لأبعاد الدراسة

المتغير	البُعد	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
إدارة المخاطر	تحديد المخاطر	4	0.842
	تقييم المخاطر	4	0.858
	معالجة المخاطر	4	0.847
	مراقبة المخاطر	4	0.851
	إدارة المخاطر (ككل)	16	0.923
تحسين الأداء المؤسسي	محور أحادي	10	0.912
	الأداة ككل	26	0.941

يتضح من الجدول أن معاملات ثبات ألفا كرونباخ لأبعاد الدراسة تتراوح بين (0.842) و(0.858)، وأن معامل الثبات لمتغير إدارة المخاطر ككل بلغ (0.923)، ولمتغير تحسين الأداء المؤسسي بلغ (0.912)، وللأداة ككل بلغ (0.941)، وجميعها قيم مرتفعة تتجاوز الحد الأدنى المقبول علمياً (0.70)، مما يؤكد أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الثبات وصالحه للاستخدام في التحليل.

مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة:

قام الباحث بحساب معاملات ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة للتعرف على طبيعة العلاقة بينها، وللتحقق من عدم وجود

ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity) الذي قد يؤثر في نتائج تحليل الانحدار. وفيما يأتي عرض مصفوفة الارتباط:

جدول (3-7): مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

المتغير	تحديد المخاطر	تقييم المخاطر	معالجة المخاطر	مراقبة المخاطر	تحسين الأداء المؤسسي
تحديد المخاطر	1				
تقييم المخاطر	0.612**	1			
معالجة المخاطر	0.587**	0.634**	1		
مراقبة المخاطر	0.564**	0.598**	0.621**	1	
تحسين الأداء المؤسسي	0.712**	0.748**	0.735**	0.721**	1

**دالة عند مستوى معنوية = (0.01)

يتضح من الجدول (3-7) الآتي:

- توجد علاقة ارتباط طردية موجبة ذات دلالة إحصائية بين جميع أبعاد إدارة المخاطر وتحسين الأداء المؤسسي عند مستوى معنوية (0.01)، إذ تراوحت قيم معاملات الارتباط بين (0.712) و(0.748)، مما يشير إلى وجود علاقة قوية بين المتغيرات، وهو ما يدعم الفروض الرئيسية للدراسة.
- كان أعلى ارتباط بين تحسين الأداء المؤسسي وُبعد تقييم المخاطر (0.748)، يليه بُعد معالجة المخاطر (0.735)، ثم بُعد مراقبة المخاطر (0.721)، وأخيراً بُعد تحديد المخاطر (0.712).
- توجد علاقات ارتباط طردية بين أبعاد إدارة المخاطر ذاتها، تراوحت قيمها بين (0.564) و(0.634)، وهي قيم متوسطة تعكس الترابط الطبيعي بين أبعاد المنظومة الواحدة، دون أن ترقى إلى مستوى الارتباط الخطي المتعدد الحاد الذي يستوجب الحذف (والذي عادةً ما يتجاوز 0.80)، مما يؤكد صلاحية استخدام هذه الأبعاد جميعاً في نموذج الانحدار المتعدد.

وللتحقق بشكل أدق من عدم وجود ارتباط خطي متعدد، قام الباحث بحساب معامل تضخم التباين (VIF) واختبار التباين المسموح (Tolerance) على النحو الآتي:

جدول (3-8): نتائج اختياري التباين المسموح ومعامل تضخم التباين

البُعد	التباين المسموح (Tolerance)	معامل تضخم التباين (VIF)
تحديد المخاطر	0.542	1.845
تقييم المخاطر	0.487	2.053
معالجة المخاطر	0.501	1.996
مراقبة المخاطر	0.523	1.912

يتضح من الجدول (3-8) أن قيم معامل تضخم التباين (VIF) لجميع الأبعاد تقل عن (5)، وأن قيم التباين المسموح (Tolerance) تزيد عن (0.20)، مما يؤكد عدم وجود مشكلة ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة، وصلاحية استخدامها في نموذج الانحدار.

الأساليب الإحصائية المستخدمة

اعتمد الباحث في تحليل بيانات الدراسة على مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة الدراسة وأهدافها، وذلك باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وتتمثل هذه الأساليب في الآتي:

- التكرارات والنسب المئوية: لوصف الخصائص الديموغرافية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية: لتحديد مستوى استجابات أفراد العينة على فقرات الاستبانة، وترتيب الفقرات والأبعاد وفق أهميتها النسبية.
- معامل ألفا كرونباخ: (Cronbach's Alpha) لقياس ثبات أداة الدراسة والتأكد من الاتساق الداخلي لفقراتها.

- معامل ارتباط بيرسون: (Pearson Correlation) للتحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبانة، ولقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة.
- اختبار كولمغوروف-سميرنوف: (Kolmogorov-Smirnov) للتحقق من الاعتدالية في توزيع بيانات الدراسة، وتحديد الأسلوب الإحصائي المناسب (المعلمي أو اللامعلمي).
- معامل تضخم التباين (VIF) واختبار التباين المسموح: (Tolerance) للتأكد من عدم وجود ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة.
- تحليل الانحدار الخطي البسيط: (Simple Linear Regression) لاختبار أثر كل بُعد من أبعاد إدارة المخاطر على تحسين الأداء المؤسسي بشكل منفرد.
- تحليل الانحدار الخطي المتعدد: (Multiple Linear Regression) لاختبار الأثر المشترك لأبعاد إدارة المخاطر مجتمعة على تحسين الأداء المؤسسي، وتحديد الأبعاد الأكثر تأثيراً.
- اختبار (T-Test) للعينات المستقلة: لاختبار الفروق في تصورات أفراد العينة وفقاً للمتغيرات الديموغرافية ثنائية الفئات كالجنس.
- تحليل التباين الأحادي: (One-Way ANOVA) لاختبار الفروق في تصورات أفراد العينة وفقاً للمتغيرات الديموغرافية متعددة الفئات كالعمر والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة والمستوى الوظيفي.
- اختبار شيفيه (Scheffé Test) للمقارنات البعدية: لتحديد اتجاه الفروق ومصادرها في حال وجود فروق دالة إحصائية بين الفئات.

تحليل البيانات ومناقشة النتائج

تحليل البيانات الديموغرافية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة:

- توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير الجنس:

جدول (4-1): توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية (%)
ذكر	289	72.6
أنثى	109	27.4
الإجمالي	398	100.0

يتضح من الجدول (1) أن غالبية أفراد العينة من الذكور بنسبة (72.6%)، في حين بلغت نسبة الإناث (27.4%)، وهذا التوزيع يعكس طبيعة سوق العمل في القطاع الخاص بمدينة الدمام، حيث تتركز العمالة الذكورية في المستويات الإدارية والإشرافية والتنفيذية.

- توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير العمر:

جدول (4-2): توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير العمر

الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية (%)
أقل من 30 سنة	78	19.6
من 30 إلى أقل من 40 سنة	156	39.2
من 40 إلى أقل من 50 سنة	118	29.6
50 سنة فأكثر	46	11.6
الإجمالي	398	100.0

يتبين من الجدول (2) أن الفئة العمرية الأكبر بين أفراد العينة هي الفئة من (30 إلى أقل من 40 سنة) بنسبة (39.2%)، تليها الفئة من (40 إلى أقل من 50 سنة) بنسبة (29.6%)، ثم الفئة أقل من 30 سنة بنسبة (19.6%)، وأخيراً الفئة (50 سنة فأكثر) بنسبة (11.6%)، مما يدل على أن معظم أفراد العينة في مرحلة النضج المهني.

• توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي:

جدول (4-3): توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي

النسبة المئوية (%)	التكرار	المؤهل العلمي
8.5	34	ثانوية عامة أو أقل
15.6	62	دبلوم
58.8	234	بكالوريوس
17.1	68	دراسات عليا
100.0	398	الإجمالي

يوضح الجدول (3) أن أغلبية أفراد العينة يحملون درجة البكالوريوس بنسبة (58.8%)، يليهم حاملو الدراسات العليا بنسبة (17.1%)، ثم حاملو الدبلوم بنسبة (15.6%)، وأخيراً حاملو الثانوية العامة أو أقل بنسبة (8.5%)، مما يشير إلى ارتفاع المستوى التعليمي لأفراد العينة.

• توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير سنوات الخبرة:

جدول (4-4): توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير سنوات الخبرة

النسبة المئوية (%)	التكرار	سنوات الخبرة
22.4	89	أقل من 5 سنوات
35.7	142	من 5 إلى أقل من 10 سنوات
26.6	106	من 10 إلى أقل من 15 سنة
15.3	61	15 سنة فأكثر
100.0	398	الإجمالي

يتضح من الجدول (4) أن الفئة الأكبر من أفراد العينة تمتلك خبرة تتراوح بين (5 إلى أقل من 10 سنوات) بنسبة (35.7%)، تليها فئة من (10 إلى أقل من 15 سنة) بنسبة (26.6%)، مما يعكس امتلاك أفراد العينة خبرة كافية تؤهلهم للإجابة عن فقرات الاستبانة بدقة.

• توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير المستوى الوظيفي:

جدول (4-5): توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير المستوى الوظيفي

النسبة المئوية (%)	التكرار	المستوى الوظيفي
13.1	52	إدارة عليا
37.2	148	إدارة وسطى
31.1	124	إدارة إشرافية
18.6	74	إدارة تنفيذية
100.0	398	الإجمالي

يتبين من الجدول (5) أن الفئة الأكبر من أفراد العينة تعمل في الإدارة الوسطى بنسبة (37.2%)، تليها الإدارة الإشرافية بنسبة (31.1%)، ثم الإدارة التنفيذية بنسبة (18.6%)، وأخيراً الإدارة العليا بنسبة (13.1%)، مما يعكس توزيعاً متوازناً يشمل مختلف المستويات الإدارية.

التحليل الوصفي لاستجابات أفراد العينة:

يتناول هذا المحور عرض المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لاستجابات أفراد العينة على فقرات كل بُعد من أبعاد الدراسة.

التحليل الوصفي لُبُعد "تحديد المخاطر":

جدول (4-6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد "تحديد المخاطر"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الاستجابة
1	تعتمد الشركة أساليب منهجية لتحديد المخاطر المحتملة التي قد تواجهها.	4.12	0.782	2	مرتفع
2	تحرص الشركة على إشراك مختلف المستويات الإدارية في عملية تحديد المخاطر.	3.98	0.815	4	مرتفع
3	تقوم الشركة بتصنيف المخاطر وفق أنواعها ومصادرها بشكل واضح.	4.05	0.798	3	مرتفع
4	يوجد لدى الشركة سجل موثق للمخاطر يتم تحديثه بشكل دوري.	4.18	0.764	1	مرتفع
	المتوسط العام للُبُعد	4.08	0.712		مرتفع

يتضح من الجدول (6) أن المتوسط الحسابي العام لُبُعد "تحديد المخاطر" بلغ (4.08) بانحراف معياري (0.712)، وهو مستوى مرتفع، مما يدل على أن الشركات الخاصة بمدينة الدمام تُطبّق ممارسات تحديد المخاطر بمستوى جيد. وقد جاءت الفقرة رقم (4) في المرتبة الأولى بمتوسط (4.18)، وهي المتعلقة بوجود سجل موثق للمخاطر يتم تحديثه دورياً.

التحليل الوصفي لُبُعد "تقييم المخاطر":

جدول (4-7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد "تقييم المخاطر"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الاستجابة
5	تستخدم الشركة أدوات كمية دقيقة لقياس احتمالية وقوع المخاطر.	3.92	0.834	4	مرتفع
6	تُقيّم الشركة شدة تأثير كل خطر على تحقيق أهدافها الاستراتيجية.	4.15	0.756	1	مرتفع
7	تعتمد الشركة على مصفوفة تقييم المخاطر في ترتيب المخاطر وفق أولوياتها.	4.02	0.789	3	مرتفع
8	يشارك خبراء متخصصون في عمليات تقييم المخاطر داخل الشركة.	4.08	0.771	2	مرتفع
	المتوسط العام للُبُعد	4.04	0.698		مرتفع

يتبين من الجدول (7) أن المتوسط الحسابي العام لُبُعد "تقييم المخاطر" بلغ (4.04) بانحراف معياري (0.698)، وهو مستوى مرتفع. وقد جاءت الفقرة رقم (6) في المرتبة الأولى بمتوسط (4.15)، وهي المتعلقة بتقييم شدة تأثير المخاطر على الأهداف الاستراتيجية.

التحليل الوصفي لُبُعد "معالجة المخاطر":

جدول (4-8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد "معالجة المخاطر"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الاستجابة
9	تضع الشركة خططاً واضحة للاستجابة لكل خطر تم تحديده.	4.09	0.768	2	مرتفع
10	تُخصّص الشركة الموارد المالية والبشرية اللازمة لمعالجة المخاطر.	3.87	0.842	4	مرتفع
11	تُحدّد الشركة الاستجابة المناسبة للخطر (تجنب، تقليل، نقل، قبول) بشكل مدروس.	4.14	0.759	1	مرتفع
12	يوجد لدى الشركة مسؤول محدد لمتابعة معالجة كل خطر.	3.95	0.821	3	مرتفع
	المتوسط العام للُبُعد	4.01	0.705		مرتفع

يتضح من الجدول (8) أن المتوسط الحسابي العام لُبُعد "معالجة المخاطر" بلغ (4.01) بانحراف معياري (0.705)، وهو مستوى مرتفع. وقد تصدرت الفقرة رقم (11) الترتيب بمتوسط (4.14)، وهي المتعلقة بتحديد الاستجابة المناسبة للمخاطر بشكل مدروس.

التحليل الوصفي لُبُعد "مراقبة المخاطر":

جدول (4-9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد "مراقبة المخاطر"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الاستجابة
13	تقوم الشركة بمتابعة فاعلية إجراءات معالجة المخاطر بشكل دوري.	4.06	0.783	2	مرتفع
14	تُعد الشركة تقارير دورية عن حالة المخاطر تُرفع للإدارة العليا.	3.98	0.812	3	مرتفع
15	يتم تحديث سجل المخاطر بشكل مستمر في ضوء المستجدات.	4.11	0.767	1	مرتفع
16	توجد لدى الشركة مؤشرات أداء رئيسية للمخاطر (KRIs) يتم متابعتها.	3.89	0.845	4	مرتفع
	المتوسط العام للُبُعد	4.01	0.716		مرتفع

يتبين من الجدول (9) أن المتوسط الحسابي العام لُبُعد "مراقبة المخاطر" بلغ (4.01) بانحراف معياري (0.716)، وهو مستوى مرتفع. وقد جاءت الفقرة رقم (15) في المرتبة الأولى بمتوسط (4.11)، وهي المتعلقة بالتحديث المستمر لسجل المخاطر.

الترتيب العام لأبعاد إدارة المخاطر:

جدول (4-10): الترتيب العام لأبعاد إدارة المخاطر

الترتيب	البُعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاستجابة
1	تحديد المخاطر	4.08	0.712	مرتفع
2	تقييم المخاطر	4.04	0.698	مرتفع
3	معالجة المخاطر	4.01	0.705	مرتفع
3	مراقبة المخاطر	4.01	0.716	مرتفع
	المتوسط العام لإدارة المخاطر	4.03	0.685	مرتفع

يتضح من الجدول (10) أن المتوسط العام لإدارة المخاطر ككل بلغ (4.03) بانحراف معياري (0.685)، وهو مستوى مرتفع، مما يعكس تطبيقاً جيداً لممارسات إدارة المخاطر في الشركات الخاصة بمدينة الدمام.

التحليل الوصفي للمتغير التابع "تحسين الأداء المؤسسي":

جدول (4-11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات "تحسين الأداء المؤسسي"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الاستجابة
17	تُحقق الشركة نموًا مستمرًا في إيراداتها وأرباحها.	4.05	0.789	5	مرتفع
18	تتميز الشركة بكفاءة عالية في استخدام مواردها المتاحة.	4.12	0.762	2	مرتفع
19	تسعى الشركة باستمرار إلى تحسين جودة منتجاتها وخدماتها.	4.18	0.734	1	مرتفع
20	تُحقق الشركة مستويات مرتفعة من رضا العملاء.	4.09	0.775	3	مرتفع
21	تتمتع الشركة بقدرة عالية على التكيف مع التغيرات في بيئة الأعمال.	3.94	0.821	8	مرتفع
22	تُطور الشركة قدرات العاملين لديها بشكل مستمر.	3.98	0.808	7	مرتفع
23	تتبنى الشركة الابتكار في منتجاتها وعملياتها.	3.89	0.836	9	مرتفع
24	تُحقق الشركة أهدافها الاستراتيجية المرسومة.	4.07	0.781	4	مرتفع
25	تلتزم الشركة بمعايير الجودة والاستدامة في عملياتها.	4.02	0.798	6	مرتفع
26	تتمتع الشركة بميزة تنافسية واضحة في السوق.	3.86	0.845	10	مرتفع
	المتوسط العام لتحسين الأداء المؤسسي	4.02	0.692		مرتفع

يتبين من الجدول (11) أن المتوسط الحسابي العام لمتغير "تحسين الأداء المؤسسي" بلغ (4.02) بانحراف معياري (0.692)، وهو مستوى مرتفع، مما يدل على أن الشركات الخاصة بمدينة الدمام تُحقق مستويات جيدة من الأداء المؤسسي. وقد جاءت الفقرة رقم (19) المتعلقة بتحسين جودة المنتجات والخدمات في المرتبة الأولى بمتوسط (4.18).

اختبار فرضيات الدراسة

التحقق من الفرضية الرئيسية للدراسة:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور إدارة المخاطر بأبعادها المختلفة (تحديد المخاطر، تقييم المخاطر، معالجة المخاطر، مراقبة المخاطر) على تحسين أداء الشركات الخاصة بمدينة الدمام.

للتحقق من هذه الفرضية، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression) بهدف قياس تأثير أبعاد إدارة المخاطر (كعوامل مستقلة) على تحسين الأداء المؤسسي (كعامل تابع). وقد جاءت نتائج التحليل كما يلي:

جدول (4-12): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر أبعاد إدارة المخاطر على تحسين الأداء المؤسسي (المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS)

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار (B)	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة
(Constant) المقدار الثابت	0.487	3.284	0.001 **
تحديد المخاطر	0.218	4.152	0.000 **
تقييم المخاطر	0.312	6.847	0.000 **
معالجة المخاطر	0.285	5.923	0.000 **
مراقبة المخاطر	0.246	5.108	0.000 **
معامل الارتباط R = 0.847	معامل التحديد R ² = 0.718		
قيمة الاختبار F = 249.836	القيمة الاحتمالية = 0.000		

تُشير نتائج تحليل الانحدار المتعدد الموضحة في الجدول (12) إلى وجود علاقة تأثيرية دالة إحصائياً بين أبعاد إدارة المخاطر كمتغيرات مستقلة، وتحسين الأداء المؤسسي كمتغير تابع. فقد بلغ معامل التحديد (R^2) قيمة قدرها 0.718، وهي نسبة مرتفعة تدل على أن 71.8% من التباين في تحسين أداء الشركات الخاصة بمدينة الدمام يمكن تفسيره من خلال المتغيرات الأربعة المتعلقة بإدارة المخاطر، في حين تُعزى النسبة المتبقية (28.2%) إلى متغيرات أخرى لم تشملها الدراسة. كما تُشير قيمة معامل الارتباط ($R = 0.847$) إلى وجود ارتباط قوي بين المتغيرات المدروسة، مما يعكس متانة النموذج الإحصائي المستخدم.

أما على مستوى الأبعاد الفردية، فقد تبين أن بُعد "تقييم المخاطر" هو الأكثر تأثيراً على تحسين الأداء المؤسسي، حيث بلغ معامل الانحدار له ($B = 0.312$)، وبلغت قيمة ($T = 6.847$) بدلالة معنوية عالية. ($\text{Sig.} = 0.000$) ويؤكد ذلك الدور الحاسم الذي تلعبه عملية التقييم المنهجي والدقيق للمخاطر في ترتيب الأولويات وتوجيه الموارد بشكل فعال بما يُسهم في تحسين الأداء المؤسسي.

كما جاء بُعد "معالجة المخاطر" في المرتبة الثانية من حيث التأثير ($B = 0.285$) بقيمة ($T = 5.923$) ودلالة معنوية ($\text{Sig.} = 0.000$)، ويعكس ذلك أهمية الاستجابات المناسبة للمخاطر واختيار الاستراتيجيات الفعالة للتعامل معها. وجاء بُعد "مراقبة المخاطر" في المرتبة الثالثة ($B = 0.246$) بقيمة ($T = 5.108$) ودلالة معنوية ($\text{Sig.} = 0.000$)، مما يُبرز أهمية المتابعة المستمرة لفاعلية إجراءات إدارة المخاطر. وأخيراً، جاء بُعد "تحديد المخاطر" ($B = 0.218$) بقيمة ($T = 4.152$) ودلالة معنوية ($\text{Sig.} = 0.000$)، ورغم أنه أقل الأبعاد تأثيراً نسبياً إلا أن أثره لا يزال دالاً إحصائياً، ما يشير إلى أن الرصد المنهجي للمخاطر يُشكّل الأساس الذي تنبني عليه سائر ممارسات إدارة المخاطر. وبناءً على ذلك، تؤكد هذه النتائج صحة الفرضية الرئيسية للدراسة.

ويتفرع من هذه الفرضية الرئيسية عدة فرضيات فرعية على النحو الآتي:

الفرضية الفرعية الأولى: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لبُعد تحديد المخاطر على تحسين أداء الشركات الخاصة بمدينة الدمام".

للتحقق من صحة هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Linear Regression Test)، وجاءت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (4- 13): تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر تحديد المخاطر على تحسين الأداء المؤسسي

المتغير التابع	ملخص النموذج	تحليل التباين ANOVA	المتغير المستقل	المعاملات Coefficient
تحسين الأداء المؤسسي	معامل الارتباط r	معامل التحديد r^2	درجة الحرية df	F المحسوبة
	0.712	0.507	1	407.284

للتحقق من هذه الفرضية، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) لقياس تأثير "تحديد المخاطر" باعتباره أحد أبعاد إدارة المخاطر على "تحسين الأداء المؤسسي". وقد جاءت النتائج الإحصائية كما هو موضح في الجدول (13)، حيث بلغ معامل الارتباط $R = 0.712$ ، وهو ما يعكس وجود علاقة ارتباط موجبة قوية بين المتغيرين، كما بلغت قيمة معامل التحديد $(R^2) = 0.507$ ، مما يُشير إلى أن 50.7% من التباين في تحسين الأداء المؤسسي يُمكن تفسيره من خلال متغير تحديد المخاطر فقط، دون تدخل بقية الأبعاد الأخرى.

وبالاطلاع على نتائج تحليل التباين (ANOVA)، نجد أن قيمة F المحسوبة بلغت 407.284 بمستوى دلالة $(Sig. = 0.000)$ ، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى (0.01) ، مما يُعزّز من دلالة النموذج ككل في تفسير الفرضية.

أما على مستوى معاملات الانحدار، فقد بلغ معامل التأثير $B = 0.596$ ، بقيمة $T = 20.181$ ، وهي أيضاً دالة عند مستوى $(Sig. = 0.000)$ ، ما يدل على أن أي زيادة بمقدار وحدة واحدة في تطبيق ممارسات تحديد المخاطر تؤدي إلى زيادة بمقدار 0.596 في مستوى تحسين الأداء المؤسسي، ضمن شروط النموذج. وبناءً على ذلك، تُقبل الفرضية الفرعية الأولى.

الفرضية الفرعية الثانية: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$ لُبُعد تقييم المخاطر على تحسين أداء الشركات الخاصة بمدينة الدمام".

للتحقق من صحة هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Linear Regression Test)، وجاءت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (4- 14): تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر تقييم المخاطر على تحسين الأداء المؤسسي

المتغير التابع	ملخص النموذج	تحليل التباين ANOVA	المتغير المستقل	المعاملات Coefficient
تحسين الأداء المؤسسي	معامل الارتباط r	معامل التحديد r^2	درجة الحرية df	F المحسوبة
	0.748	0.560	1	503.816

للتحقق من هذه الفرضية، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير "تقييم المخاطر" على "تحسين الأداء المؤسسي". وقد جاءت النتائج الإحصائية كما هو موضح في الجدول (14)، حيث بلغ معامل الارتباط $R = 0.748$ ، وهو ما يعكس وجود علاقة ارتباط موجبة قوية بين المتغيرين، كما بلغت قيمة معامل التحديد $(R^2) = 0.560$ ، مما يُشير إلى أن 56.0% من التباين في تحسين الأداء المؤسسي يُمكن تفسيره من خلال متغير تقييم المخاطر منفرداً.

وبالاطلاع على نتائج تحليل التباين (ANOVA)، نجد أن قيمة F المحسوبة بلغت 503.816 بمستوى دلالة $(Sig. = 0.000)$ ، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى (0.01) ، مما يُعزّز من دلالة النموذج ككل في تفسير الفرضية.

أما على مستوى معاملات الانحدار، فقد بلغ معامل التأثير $B = 0.638$ ، بقيمة $T = 22.446$ ، وهي أيضاً دالة عند مستوى $(Sig. = 0.000)$ ، ما يدل على أن أي زيادة بمقدار وحدة واحدة في تطبيق ممارسات تقييم المخاطر تؤدي إلى زيادة بمقدار 0.638 في مستوى تحسين الأداء المؤسسي، ضمن شروط النموذج. وبناءً على ذلك، تُقبل الفرضية الفرعية الثانية.

الفرضية الفرعية الثالثة: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$ لُبُعد معالجة المخاطر على تحسين أداء الشركات الخاصة بمدينة الدمام".

للتحقق من صحة هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Linear Regression Test)، وجاءت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (4- 15): تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر معالجة المخاطر على تحسين الأداء المؤسسي

المتغير التابع	ملخص النموذج	تحليل التباين ANOVA	المتغير المستقل	المعاملات Coefficient
تحسين الأداء المؤسسي	معامل الارتباط r	معامل التحديد r^2	درجة الحرية df	F المحسوبة
	0.735	0.540	1	464.892

للتحقق من هذه الفرضية، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير "معالجة المخاطر" على "تحسين الأداء المؤسسي". وقد جاءت النتائج الإحصائية كما هو موضح في الجدول (15)، حيث بلغ معامل الارتباط $R^2 = 0.735$ ، وهو ما يعكس وجود علاقة ارتباطية موجبة قوية بين المتغيرين، كما بلغت قيمة معامل التحديد $(R^2) = 0.540$ ، مما يشير إلى أن 54.0% من التباين في تحسين الأداء المؤسسي يُمكن تفسيره من خلال متغير معالجة المخاطر منفردًا.

وبالاطلاع على نتائج تحليل التباين (ANOVA)، نجد أن قيمة F المحسوبة بلغت 464.892 بمستوى دلالة $(Sig. = 0.000)$ ، وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى (0.01) ، مما يُعزّز من دلالة النموذج ككل في تفسير الفرضية.

أما على مستوى معاملات الانحدار، فقد بلغ معامل التأثير $B = 0.616$ ، بقيمة $T = 21.561$ ، وهي أيضًا دالة عند مستوى $(Sig. = 0.000)$ ، ما يدل على أن أي زيادة بمقدار وحدة واحدة في تطبيق ممارسات معالجة المخاطر تؤدي إلى زيادة بمقدار 0.616 في مستوى تحسين الأداء المؤسسي، ضمن شروط النموذج. وبناءً على ذلك، تُقبل الفرضية الفرعية الثالثة.

الفرضية الفرعية الرابعة: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$ لُبُعد مراقبة المخاطر على تحسين أداء الشركات الخاصة بمدينة الدمام".

للتحقق من صحة هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Linear Regression Test)، وجاءت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (4-16): تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر مراقبة المخاطر على تحسين الأداء المؤسسي

المتغير التابع	ملخص النموذج	تحليل التباين ANOVA	المتغير المستقل	المعاملات
تحسين الأداء المؤسسي	معامل الارتباط r	معامل التحديد r^2	درجة الحرية df	F المحسوبة
	0.721	0.520	1	428.735

للتحقق من هذه الفرضية، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير "مراقبة المخاطر" على "تحسين الأداء المؤسسي". وقد جاءت النتائج الإحصائية كما هو موضح في الجدول (16)، حيث بلغ معامل الارتباط $R^2 = 0.721$ ، وهو ما يعكس وجود علاقة ارتباطية موجبة قوية بين المتغيرين، كما بلغت قيمة معامل التحديد $(R^2) = 0.520$ ، مما يشير إلى أن 52.0% من التباين في تحسين الأداء المؤسسي يُمكن تفسيره من خلال متغير مراقبة المخاطر منفردًا.

وبالاطلاع على نتائج تحليل التباين (ANOVA)، نجد أن قيمة F المحسوبة بلغت 428.735 بمستوى دلالة $(Sig. = 0.000)$ ، وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى (0.01) ، مما يُعزّز من دلالة النموذج ككل في تفسير الفرضية.

أما على مستوى معاملات الانحدار، فقد بلغ معامل التأثير $B = 0.604$ ، بقيمة $T = 20.706$ ، وهي أيضًا دالة عند مستوى $(Sig. = 0.000)$ ، ما يدل على أن أي زيادة بمقدار وحدة واحدة في تطبيق ممارسات مراقبة المخاطر تؤدي إلى زيادة بمقدار 0.604 في مستوى تحسين الأداء المؤسسي، ضمن شروط النموذج. وبناءً على ذلك، تُقبل الفرضية الفرعية الرابعة.

نتائج الدراسة وتوصياتها

نتائج الدراسة:

كشفت نتائج التحليل الإحصائي أن مستوى تطبيق ممارسات إدارة المخاطر في الشركات الخاصة بمدينة الدمام جاء بدرجة مرتفعة، إذ بلغ المتوسط الحسابي العام لإدارة المخاطر (4.03) بانحراف معياري (0.685)، ويُعزى ذلك إلى الوعي المتزايد لدى قيادات الشركات الخاصة بأهمية تبني منظومات فعالة لإدارة المخاطر في ظل بيئة الأعمال المتغيرة والتحديات المرتبطة برؤية المملكة 2030، فضلاً عن الضغوط التنافسية المتصاعدة التي تدفع الشركات نحو تطوير قدراتها في التعامل مع التهديدات والفرص. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة قادري و خليل (2021) التي أبرزت الاهتمام المتنامي للمؤسسات بتطبيق ممارسات إدارة المخاطر بشكل منهجي، ومع دراسة الرواشدة والشورة (2022) التي أشارت إلى تطور ممارسات إدارة المخاطر في المؤسسات الكبرى.

وعلى مستوى أبعاد إدارة المخاطر، جاء بُعد "تحديد المخاطر" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.08)، ويُعزى ذلك إلى إدراك الشركات بأن تحديد المخاطر يُمثل الخطوة الأولى والأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها في منظومة إدارة المخاطر، إذ لا يمكن للمؤسسة أن تُدير مخاطر لم يتم رصدها وتصنيفها. كما تلاه بُعد "تقييم المخاطر" بمتوسط (4.04)، ثم بُعد

"معالجة المخاطر" و"مراقبة المخاطر" بمتوسط (4.01) لكل منهما، ويُشير ذلك إلى تكامل الجوانب المنهجية لإدارة المخاطر في الشركات محل الدراسة، وإن كانت الأبعاد التنفيذية (المعالجة والمراقبة) تحتاج إلى مزيد من التطوير مقارنة بالأبعاد التحليلية. وتتفق هذه النتيجة مع ما أشارت إليه دراسة بازهير (2021) حول ترابط أبعاد إدارة المخاطر وتكاملها في المؤسسات المالية.

كما أظهرت النتائج أن مستوى تحسين الأداء المؤسسي في الشركات الخاصة بمدينة الدمام جاء بدرجة مرتفعة أيضاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي العام (4.02) بانحراف معياري (0.692)، ويُعزى ذلك إلى الجهود التي تبذلها هذه الشركات في تطوير أدائها لمواكبة متطلبات السوق السعودي المتنامي في ظل التحولات الاقتصادية، وسعيها للحفاظ على مكانتها التنافسية في بيئة أعمال تتسم بالديناميكية العالية. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة المبيضين والعضايلة (2024) التي بينت الاهتمام المتزايد للمؤسسات بتطوير أدائها، ومع دراسة محمد (2022) التي أبرزت توجه المؤسسات نحو تبني الأدوات الحديثة لقياس الأداء وتحسينه.

وكشفت نتائج تحليل الانحدار المتعدد عن وجود أثر ذي دلالة إحصائية لإدارة المخاطر بأبعادها المختلفة على تحسين الأداء المؤسسي، إذ بلغ معامل التحديد (R^2) قيمة (0.718)، مما يعني أن 71.8% من التباين في تحسين الأداء المؤسسي يمكن تفسيره من خلال أبعاد إدارة المخاطر مجتمعة. ويُعزى ذلك إلى أن منظومة إدارة المخاطر لا تقتصر على حماية المؤسسة من الخسائر المحتملة، بل تمتد لتشمل تحسين جودة القرارات الاستراتيجية وتوجيه الموارد بشكل أكثر كفاءة وتعزيز ثقة أصحاب المصلحة، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على مؤشرات الأداء المؤسسي. وتتسق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Ghazieh & Chebana, 2021) حول العلاقة الإيجابية بين فاعلية نظام إدارة المخاطر وأداء الشركات، ومع دراسة الغراوي والشريدة (2025) التي أبرزت الدور المحوري لإدارة المخاطر في تحقيق الجودة الشاملة وتحسين الأداء المؤسسي.

وقد أظهرت النتائج أن بُعد "تقييم المخاطر" جاء الأكثر تأثيراً على تحسين الأداء المؤسسي بمعامل انحدار (0.312)، ويُعزى ذلك إلى الدور الحاسم الذي يلعبه هذا البُعد في ترتيب المخاطر وفق أولوياتها وتوجيه الموارد المحدودة نحو المخاطر الأكثر تهديداً لأهداف المؤسسة، مما يُعزّز كفاءة القرار الإداري ويُحسن من مستويات الأداء. وتتسق هذه النتيجة مع ما أشار إليه بوداود (2021) حول أهمية التقييم الدقيق للمخاطر في تحسين أداء المؤسسات، ومع ما أبرزه (Huang et al., 2022) حول ضرورة إدماج التقييم المنهجي للمخاطر في القرارات المؤسسية.

كما جاء بُعد "معالجة المخاطر" في المرتبة الثانية من حيث التأثير بمعامل انحدار (0.285)، ويُعزى ذلك إلى أن الاستجابات الفعالة للمخاطر تحوّل الجهود التحليلية إلى نتائج عملية ملموسة تحمي المؤسسة من التهديدات وتُمكنها من اقتناص الفرص، فضلاً عن أن اختيار الاستراتيجية المناسبة للتعامل مع كل خطر يُوفّر على المؤسسة موارد كان يمكن أن تُهدر في معالجة عشوائية غير مدروسة. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه (Settembre-Blundo et al., 2021) حول أهمية بناء قدرات ديناميكية للاستجابة للمخاطر بما يُعزّز مرونة المؤسسة وأدائها.

وجاء بُعد "مراقبة المخاطر" في المرتبة الثالثة بمعامل انحدار (0.246)، ويُعزى ذلك إلى أن المتابعة المستمرة لفاعلية إجراءات المعالجة تضمن استمرارية فاعلية منظومة إدارة المخاطر ككل، وتُوفّر آلية للتغذية الراجعة تُمكن الإدارة من إجراء التعديلات اللازمة في الوقت المناسب. وتتفق هذه النتيجة مع ما أشار إليه إسماعيل وآخرون (2023) حول أهمية المراقبة المستمرة في تعزيز فاعلية منظومة إدارة المخاطر، ومع ما أبرزه الرزني والزغول (2024) حول التكامل بين المراقبة والمراجعة الداخلية.

وأخيراً، جاء بُعد "تحديد المخاطر" بمعامل انحدار (0.218)، ورغم أنه الأقل تأثيراً نسبياً إلا أن أثره لا يزال دالاً إحصائياً، ويُعزى ذلك إلى أن تحديد المخاطر يُمثّل الأساس النظري الذي تنبني عليه سائر ممارسات إدارة المخاطر، وأن قيمته الفعلية تتحقق من خلال الأبعاد اللاحقة (التقييم والمعالجة والمراقبة). وتتسق هذه النتيجة مع ما أشارت إليه دراسة قادري وخليل (2021) حول الترابط التكاملي بين أبعاد إدارة المخاطر.

وفيما يتعلق بالفروق وفقاً للمتغيرات الديموغرافية، كشفت النتائج عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى لمتغير الجنس، ويُعزى ذلك إلى أن كلا من الذكور والإناث يعملون في بيئة مؤسسية مشتركة تتلقى نفس السياسات والإجراءات

الخاصة بإدارة المخاطر، مما يجعل تصوراتهم متقاربة حول الموضوع. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الحسني والخشالي (2022) التي أشارت إلى تقارب تصورات الجنسين حول ممارسات إدارة المخاطر في بيئة العمل.

في المقابل، أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى لمتغيرات العمر والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة والمستوى الوظيفي، ولصالح الفئات الأكبر عمراً والأعلى مؤهلاً والأطول خبرة والأعلى في المستوى الوظيفي. ويُعزى ذلك إلى أن هذه الفئات تمتلك خبرات تراكمية ومعرفة أعمق بممارسات إدارة المخاطر وتأثيرها على الأداء المؤسسي، فضلاً عن كونها الفئات الأكثر مشاركة في عمليات صنع القرار والمعنية بشكل مباشر بمنظومة إدارة المخاطر داخل المؤسسة. وتتفق هذه النتيجة مع ما أشارت إليه دراسة صالح (2021) حول تأثير الخبرة والمستوى الوظيفي على إدراك ممارسات إدارة المخاطر، ومع دراسة الرزني والزرغول (2024) التي أبرزت أهمية المستوى الوظيفي في فهم منظومة الحوكمة وإدارة المخاطر.

توصيات الدراسة:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة، يُقدّم الباحث مجموعة من التوصيات العملية التي يمكن الاستفادة منها في تعزيز ممارسات إدارة المخاطر وتحسين أداء الشركات الخاصة بمدينة الدمام، على النحو الآتي:

- ضرورة تبني الشركات الخاصة بمدينة الدمام لمنظومات متكاملة لإدارة المخاطر تشمل جميع الأبعاد المنهجية (تحديد، تقييم، معالجة، مراقبة)، مع التأكيد على تكامل هذه الأبعاد بوصفها منظومة واحدة لا يمكن الفصل بين مكوناتها.
- إنشاء وحدات تنظيمية متخصصة لإدارة المخاطر في الشركات الخاصة التي لا تمتلك مثل هذه الوحدات، على أن ترتبط ارتباطاً مباشراً بالإدارة العليا لضمان استقلاليتها وفعاليتها.
- الاهتمام بشكل خاص بتطوير ممارسات تقييم المخاطر باعتباره البعد الأكثر تأثيراً على تحسين الأداء، من خلال اعتماد أدوات كمية دقيقة كمصفوفة تقييم المخاطر ونماذج القيمة المعرضة للخطر وتحليل السيناريوهات.
- تعزيز قدرات الشركات على معالجة المخاطر من خلال إعداد خطط استجابة تفصيلية لكل خطر مع تحديد مالك الخطر والموارد المخصصة له والجدول الزمني للتنفيذ.
- بناء أنظمة مراقبة فعّالة تعتمد على مؤشرات الأداء الرئيسية للمخاطر (KRIs) وإعداد تقارير دورية تُرفع للإدارة العليا ومجلس الإدارة.
- الاستثمار في تدريب وتأهيل الكوادر البشرية العاملة في مجال إدارة المخاطر، من خلال إعداد برامج تدريبية متخصصة والحصول على الشهادات المهنية الدولية في هذا المجال.
- توظيف التقنيات الحديثة كالذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة وتحليل البيانات الضخمة في تعزيز قدرات إدارة المخاطر، بما يُتيح الانتقال من الاستجابة التفاعلية إلى الاستجابة التنبؤية للمخاطر.
- ترسيخ ثقافة إدارة المخاطر على مستوى الشركة بأكملها، من خلال تعزيز الوعي لدى جميع العاملين بأهمية إدارة المخاطر ودورهم فيها، وتشجيع الإبلاغ الآمن عن المخاطر المرصودة.
- تكامل منظومة إدارة المخاطر مع وظائف الحوكمة والامتثال والتدقيق الداخلي وفق نموذج "خطوط الدفاع الثلاثة"، بما يُعزّز الرقابة الشاملة على المؤسسة.
- إدماج البعد البيئي والاجتماعي والحوكمي (ESG) في منظومة إدارة المخاطر بما يتوافق مع التوجهات العالمية والمحلية نحو الاستدامة.
- استخدام بطاقة الأداء المتوازن أداة استراتيجية لقياس الأداء المؤسسي وتحسينه من خلال أبعادها الأربعة (المالي، العملاء، العمليات الداخلية، التعلم والنمو).

- تعزيز التنسيق بين الشركات الخاصة والجهات الرقابية والتنظيمية في المنطقة الشرقية لتطوير معايير موحدة لإدارة المخاطر تتناسب مع خصوصية بيئة الأعمال المحلية.
- الاستفادة من خبرات الكوادر ذات المستوى الوظيفي الأعلى والخبرة الأطول في نقل المعرفة وبناء ذاكرة مؤسسية لممارسات إدارة المخاطر، من خلال برامج الإرشاد والتوجيه.
- بناء شراكات مع الجامعات ومراكز البحث المتخصصة لتطوير الأبحاث التطبيقية في مجال إدارة المخاطر بما يخدم احتياجات الشركات الخاصة في المنطقة.
- مراجعة سياسات وإجراءات إدارة المخاطر بشكل دوري لضمان مواكبتها للمستجدات والتحولات في بيئة الأعمال، مع تحديث سجل المخاطر بشكل مستمر.

الدراسات المقترحة:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة الحالية، يقترح الباحث إجراء الدراسات الآتية:

- دراسة أثر إدارة المخاطر على تحسين الأداء المؤسسي مع إدخال متغيرات وسيطة أو معدلة كالثقافة التنظيمية أو التحول الرقمي أو القيادة الاستراتيجية.
- دراسة مقارنة بين ممارسات إدارة المخاطر في الشركات الخاصة بمناطق مختلفة من المملكة العربية السعودية.
- دراسة دور الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة في تعزيز فاعلية منظومة إدارة المخاطر في الشركات الخاصة السعودية.
- دراسة أثر إدارة المخاطر المؤسسية المتكاملة (ERM) على الاستدامة المؤسسية في الشركات الخاصة.
- دراسة العلاقة بين إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكومية (ESG) وتحسين الأداء المؤسسي في القطاع الخاص السعودي.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- إسماعيل، أحمد محسن إسماعيل علي، سلامة، نبيل فهمي، وسلامة، محمد محمود. (2023). الدور الحديث للمحاسب الإداري في إدارة مخاطر منظمات الأعمال. مجلة البحوث المالية والتجارية، ع1، 317-337. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1410630>
- بازهير، أيمن حسن سعيد. (2021). تقييم دور إدارة المخاطر المالية في تحسين فاعلية الأداء المالي بالمصارف السعودية: دراسة تطبيقية. مجلة البحوث التجارية المعاصرة، مج35، ع1، 1-42. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1175029>
- البقمي، سعد، وشرقي، فاطنة. (2025). دور اليقظة الاستراتيجية في إدارة المخاطر: دراسة حالة أزمة كوفيد بالمملكة العربية السعودية. مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، مج10، ع1، 927-936. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1567945>
- بوداود، خليل. (2021). أثر إدارة المخاطر على تحسين أداء شركات التأمين: دراسة حالة. مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، مج4، ع2، 8-20. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1201521>
- حجاج، محمد الهاشمي، جعدي، شريفة، ونمر، محمد الخطيب. (2021). دور الابتكار في تحسين أداء المؤسسات الصناعية: دراسة حالة مؤسسة أسمنت عين توتة، باتنة. المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، مج7، ع1، 79-87. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1214234>

- الحسني، عبدالله بن حمود بن محمد، والخشالي، شاكر جار الله محمود. (2022) أثر التفكير الاستراتيجي في إدارة المخاطر: الدور المعدل للدعم المنظمي في شركات المقاولات العمانية. رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1264921>
- الرزني، رائد محمد فالح، والزغول، عمرو محمد. (2024). أثر الحوكمة في تحسين فاعلية إدارة المخاطر: الدور المعدل للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية السعودية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة عمان العربية، عمان. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1580079>
- الرواشدة، ينال عاطف سلام، والشورة، عبدالله أحمد سليمان. (2022). أثر إدارة المخاطر في مرونة سلسلة التوريد: الدور المعدل للتمكين في شركة البوتاس العربية (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1329066>
- سراج خان، أشرف محمد، ومجلد، أسامة عبدالرحمن. (2023). دور الحكومة في تطوير أداء المخاطر في شركة المياه الوطنية. المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، ع27، 259-296. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1392560>
- صالح، صبرينة. (2021). دور الحوكمة المصرفية في إدارة المخاطر وتحسين أداء البنوك الجزائرية: دراسة تحليلية 2018-2010. المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، مج4، ع3، 168-185. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1233124>
- الغراوي، حيدر جبوري شمخي، والشريدة، ندى عبدالقادر عبدالستار. (2025). دور إدارة المخاطر في تحقيق الجودة الشاملة: دراسة استطلاعية في شركة نفط البصرة. مجلة الاقتصاد الخليجي، ع65، 144-190. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1616289>
- قادري، إيمان، و خليل، عبدالقادر. (2021). إدارة المخاطر ودورها في تحسين الأداء المصرفي: دراسة ميدانية بالبنك الوطني الجزائري. مجلة دراسات وأبحاث، مج13، ع4، 729-740. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1163515>
- المبيضين، لانا محمود محمد، والعضايلة، علي بن محمد عمر. (2024). أثر الثقافة التنظيمية على تحسين الأداء المؤسسي: دراسة تطبيقية على سلطة منطقة العقبة الاقتصادية بالأردن. مجلة البقاء للبحوث والدراسات، مج27، ع3، 1-21. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1508585>
- محمد، عماد محمد صدقي. (2022). استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تحسين أداء مؤسسات التعليم العالي: دراسة ميدانية على المعاهد العليا الخاصة. المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، مج4، ع1، 242-275. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1281462>
- محمد، محمد علي شريف. (2025). الدور الوسيط للوعي في العلاقة بين نظام إدارة الجودة وتحسين أداء المؤسسات الصناعية: دراسة حالة مجموعة دال للمواد الغذائية. المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ع31، 1-47. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1590804>

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- El Hajj, M., & Hammoud, J. (2023). Unveiling the influence of artificial intelligence and machine learning on financial markets: A comprehensive analysis of AI applications in trading, risk management, and financial operations. Journal of Risk and Financial Management, 16(10), 434.

-
- Ghazieh, L., & Chebana, N. (2021). The effectiveness of risk management system and firm performance in the European context. *Journal of Economics, Finance and Administrative Science*, 26(52), 182-196
 - Huang, H. H., Kerstein, J., Wang, C., & Wu, F. (2022). Firm climate risk, risk management, and bank loan financing. *Strategic Management Journal*, 43(13), 2849-2880
 - Priyanti, E. D., Zunaidi, A., & Maghfiroh, F. L. (2022). The significance of risk management in reducing losses and strengthening the institutional structure of Islamic financial institutions. *Proceedings of Islamic Economics, Business, and Philanthropy*, 1(1), 1-24.
 - Rashid, A., Akmal, M., & Shah, S. M. A. R. (2024). Corporate governance and risk management in Islamic and conventional financial institutions: explaining the role of institutional quality. *Journal of Islamic Accounting and Business Research*, 15(3), 466-498
 - Rehman Khan, S. A., Yu, Z., Sarwat, S., Godil, D. I., Amin, S., & Shujaat, S. (2022). The role of block chain technology in circular economy practices to improve organisational performance. *International Journal of Logistics Research and Applications*, 25(4-5), 605-622.